الأمم المتحدة S/PV.4790

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة ٤٧٩٠

الجمعة، ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس: السيد آرياس .... (إسبانيا)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد كنوزين
ألمانيا .... السيد بلوغر
أنغولا .... السيد لوكاس
باكستان .... السيد أكرم
بلغاريا .... السيد تافروف
الجمهورية العربية السورية .... السيد مقداد
شيلي .... السيد ماكييرا
الصين .... السيد جانغ يشان
غينيا .... السيد بوبكر ديالو
فرنسا .... السيد دلا سابليير
الكاميرون .... السيد بلينغا – إبوتو
المكسيك .... السيد بوخالتي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السير جيرمي غرينستوك
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

03-43257 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني قد تلقيت رسائل من ممثلي إندونيسيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبنغلاديش، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، والفلبين، ومصر، ونيبال، واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة، من دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد سياتافورا (إيطاليا) والسيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد جيني (إندونيسيا) و السيد سارندبرغ (البرازيل) والسيد شودري (بنغلاديش) والسيد ميتلاند (جنوب أفريقيا) والسيد كامانزي (رواندا) والسيد باجا (الفلبين) والسيد أبو الغيط (مصر) والسيد شارما (نيبال) والسيد هاراغوتشي (اليابان) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أموس نامانغا نغونغي، الممثل الخاص السابق للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

تقرر ذلك.

أدعو السيد نغونغي إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة، نصها كما يلي:

”بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن التمس السماح للسيد خافيير سولانا، الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، بالمشاركة، باسم الاتحاد الأوروبي، في مناقشات المجلس التي ستعقد في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن“.

ونشرت تلك الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2003/709.

إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ إلى السيد خافيير سولانا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد سولانا إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أرحب بوجود الأمين العام، كوفي عنان، في هذه الجلسة.

سيستمع مجلس الأمن الآن إلى إحاطة إعلامية من السيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، الذي أعطيه الكلمة.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): لقد كانت هناك عدة تطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ الإحاطة الإعلامية السابقة التي قدمتها إلى مجلس الأمن في ٧ تموز/يوليه، وخاصة تنصيب حكومة انتقالية للوحدة الوطنية. وسأركز على الحالة في بونيا، بينما سيقدم السيد نغونغي، الذي أكمل الآن فترة سنتين من العمل المثير للإعجاب بوصفه ممثلا خاصا للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن التطورات المتصلة بالحكومة الانتقالية.

إن الحالة الأمنية في بونيا لا تزال هادئة ولكنها تتسم بالتوتر، عقب عملية عسكرية قامت بها قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات ضد اتحاد الوطنيين الكونغوليين في ١١ تموز/يوليه. وكان عمل القوة المتعددة الجنسيات ردا على استمرار محاولات الاتحاد فرض سلطته وتقويض سياسة المنطقة الخالية من الأسلحة التي أنشأتها القوة. ونتج عن هذا وقوع إصابات بين أفراد الاتحاد، ومصادرة عدد كبير من الأسلحة والذخائر التي من الواضح أنها جديدة، وتدمير قطع متنوعة من العتاد التابع للاتحاد. وفي حادثة منفصلة وقعت في ١٣ تموز/يوليه، أطلقت عناصر مسلحة النار على مخيم للأشخاص المشردين داخليا عند قاعدة أوروغواي بالقرب من المطار، وردَّت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بإطلاق النار.

وقد تطلب العدد المتزايد من المشردين داخليا العائدين إلى بونيا تعزيز التدابير الأمنية، لأن الكثيرين من العائدين، الذي يقدر عددهم الآن بما يتراوح بين ٢٠ ٠٠٠ و ٢٥ ٠٠٠، يفضلون الذهاب إلى مخيم للأشخاص المشردين داخليا بدلا من العودة إلى ديارهم. وفي هذه الأثناء، لا تزال الحالة الإنسانية، على الرغم من أنها تحسنت كثيرا، تشكل مصدر قلق. ففي الأسبوع الماضي وجدت بعثة رفيعة المستوى لتقدير الحالة الإنسانية أنه، على الرغم من حدوث تحسن في الحالة الأمنية في بونيا، فإن العديد من الأولويات، بما في ذلك ظروف المخيم وتوفر الخدمات الأساسية في المدينة، تتطلب اهتماما عاجلا.

وفي هذه الأثناء، كما أوضح الأمين العام أمس، تقوم البعثة، بالتعاون مع شركائها، بزيادة الجهود لتنفيذ استراتيجية إيتوري، التي عُممت بصورة واسعة على أعضاء مجلس الأمن وعلى الدول الأعضاء الأخرى. وفي سبيل ذلك، اُتخذت عدة تدابير ملموسة لتنفيذ أعمال الإدارة المؤقتة لإيتوري. وتشمل هذه المبادرات التدريب في مجال حقوق الإنسان؛ والتعيين الأولي لأفراد شرطة إيتوري الذين أدوا مهام في مطار بونيا؛ وجعل إذاعة كانديب تحت سيطرة الإدارة المؤقتة لإيتوري؛ ونقل العيادتين الطبيتين اللتين أقيمتا مؤقتا في المستشفى العام الذي أصبح الآن تحت حراسة البعثة؛ وإعداد خطة عمليات مؤقتة لنزع سلاح الأطفال الجنود وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وإنشاء صندوق

استئماني مرن تُموَّل من خلاله الاحتياجات المالية والمادية للإدارة المؤقتة لإيتوري. ويحتوي الصندوق الاستئماني حاليا مساهمات من الولايات المتحدة بمبلغ ٠٠٠ ٢٥ دولار، ويتوقع أن تساهم ألمانيا أيضا بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار.

وعلى الرغم من هذه الخطوات الأولية المشجعة تجاه إعادة الحياة إلى طبيعتها في بونيا، لا يزال هناك العديد من التحديات أمامنا. وقبل كل شيء، ستكون أصعب مهمة إنهاء ثقافة الحرب والإفلات من العقاب المتفشية. وفي سبيل ذلك، ينبغي تشجيع الجماعات المسلحة في إيتوري على وجه الخصوص على الشروع في عملية سياسية. ويجري بذل جهود عديدة في هذا الصدد، بما في ذلك الاجتماع الثالث للجنة التشاور بين الجماعات المسلحة، الذي سيُعقد الأسبوع المقبل في بونيا. ومع ذلك، لا تزال مطامح السيد توماس لوبانغا المستمرة في توسيع نطاق سلطته وسلطة اتحاد الوطنيين الكونغوليين خارج سياق الإدارة المؤقتة لإيتوري، تشكل مصدر قلق.

ينبغي للمجتمع الدولي ككل زيادة جهوده لمساعدة الإدارة المؤقتة لإيتوري على إعادة الخدمات الأساسية في إيتوري، وخاصة الشرطة، والقضاء و الإصلاحيات. وفي هذا السياق، من المهم القيام سريعا بوضع مبادرة خاصة لتنمية هذه القدرة المحلية بأسرع ما يمكن. وتوجد حاليا في بونيا بعثة من إدارة عمليات حفظ السلام ومن بعثة منظمة الأمم المتحدة بجمهورية الكونغو الديمقراطية لتفحُّص هذه المسألة ووضع خطة للعمل. وفي هذه الأثناء، تعمل أيضا إدارة عمليات حفظ السلام والبعثة بكد لضمان الانتقال السلس من قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات إلى القوة التابعة للبعثة، التي وصلت أولى عناصرها البنغلاديشية إلى بونيا في ١٥ تموز/يوليه.

وثمة تحد آخر يجب ألا يُهمل هو الاستمرار الواضح في إعادة تسليح مختلف جماعات إيتوري. فخلال بعثة الاستطلاع التي أُوفدت مؤخرا إلى كاسيني، وخلال عمليات تفتيش المنازل التي أجرتها القوة المتعددة الجنسيات في بونيا، وُجِدت مؤخرا أعداد كبيرة من الأسلحة الجديدة تماما.

(واصل كلامه بالفرنسية)

وقد تبدو التحديات التي تواجهنا أكبر من التقدم الذي أحرز. غير أننا مقتنعون من أنه بنشر قوة ضاربة في حجم اللواء، يمكن كسر الحلقة المفرغة وتمكين السلطة المؤقتة لإيتوري من بسط سلطتها في جميع أرجاء إيتوري.

وقد أُنجز الكثير في سبيل هذه الغاية.

وأنا أشعر بالامتنان للدول الأعضاء لاستجابتها السريعة لنداء الأمين العام بالتدخل الفعال في أيار/مايو. وحيث قام الاتحاد الأوروبي بنشر قوة متعددة الجنسيات – وهي العملية الأولى للاتحاد الأوروبي خارج أوروبا – فإنه يبعث بإشارة واضحة قوية إلى كل الذين يشعرون بالقلق من أن العالم لا يحرك ساكنا إزاء الذين يقوضون جهود السلام بالاشتراك في أعمال مدمرة، الأمر الذي لا يزال يؤدي إلى إزهاق أرواح الآلاف من المدنيين الأبرياء. وستواصل البعثة البناء على الأساس السياسي الذي أرسي عن طريق نشر عملية ''أرتيميز''.

ونحن واثقون كل الثقة بتطوير تعاوننا مع الاتحاد الأوروبي ومع الدول الأعضاء الأخرى لمساعدة مواطني الكونغو في التغلب على التحديات التي لا تزال تواجههم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد غينو على المعلومات التي قدمها لنا. سيستمع المجلس الآن إلى إحاطة إعلامية من السيد آموس نامانغا نغونغي، الممثل الخاص السابق للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقبل أن أعطيه الكلمة، اسمحوا لي، بالنيابة عن أعضاء المجلس، بأن

أعرب عن شكرنا، مرة أخرى، للسيد نغونغي للتفاني الذي خدم به قضية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال عمله المتميز لمدة عامين في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وكما ذكر الأمين العام، فإن جهود السيد نغونغي التي لا تكل أسهمت إسهاما كبيرا في التقدم الذي أحرز مؤخرا في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأنا أعرب عن تقديرنا له، وأعطيه الكلمة.

السيد نغونغي (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أشكركم على كلماتكم الرقيقة جدا.

(تكلم بالانكليزية)

أود أن أتبع البيان الذي أدلى به السيد غينو، والذي تناول بالفعل مجالات حاسمة، وعلى وجه الخصوص إيتوري. وسأركز على العملية الانتقالية.

بمزيد من الشعور بالارتياح والسرور أود أن أبلغ المجلس رسميا بأن السيد جين بيير بمبا، ممثل حركة تحرير الكونغو، والسيد أزارياس روبيروا، ممثل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما، والسيد ييروديا ندومباسي، من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية السابقة، والسيد آرثر زاهيدي نغوما، من المعارضة غير المسلحة، أدوا اليمين القانونية بشكل رسمي بالأمس، ١٧ تموز/يوليه، بصفاقم نواب رئيس للحكومة الانتقالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان هذا حدثا هاما وتحركا حاسما في عملية السلام التي يبلغ عمرها أربع سنوات. عندما توليت مهامي منذ حوالي عامين، كان هذا بمثابة حلم، لكنه اليوم حقيقة.

وهو تطور هام بالنظر إلى كون تطورات مختلفة هددت، في أعقاب إعلان الرئيس كابيلا، يوم ٣٠ حزيران/يونيه، بتأخير موعد إقامة الحكومة الانتقالية الجديدة. وهذه تضمنت القرار الانفرادي الذي اتخذه التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما، يوم ١٠ تموز/يوليه، بإعادة توزيع ثلاث مناطق عسكرية، تشمل مناطق من المقرر أن تنسحب منها الحركة وفقا لاتفاق بوجومبورا للاشتباك. وقد جاء ذلك القرار مفاجأة للجميع، وعلى وجه الخصوص لأن المسألة كانت لا تزال محل مناقشة في لجنة دي سويفي. وبالإضافة إلى هذا، رفض أعضاء الوفد الوزاري للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما المتجه إلى كينشاسا، في يوم ١٣ تموز/يوليه، أن يستقلوا طائرة بعثت بها بعثة منظمة الأمم المتحدة بسبب خلاف يتعلق بعدد الحراس. وأدت هاتان المناورتان إلى تساؤلات بشأن مستوى التزام التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما بالاشتراك في العملية الانتقالية، وإلى تخمين بأن غرضه من ذلك قد يكون في نهاية الأمر الممارسة المستمرة للسيطرة على المناطق التي تخضع لسيطرته في الوقت الراهن. وفي أعقاب تلك التطورات، عقدت اللجنة الدولية من أجل تقديم الدعم للعملية الانتقالية، يوم ١٣ تموز/يوليه. ورفضت ما قام به التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما من توزيع المناطق العسكرية وهياكل القيادة، وأعربت عن أسفها لأن عدم الاتفاق حول عدد الحراس عرقل وصول التجمع – غوما إلى كينشاسا.

في ١٥ تموز/ يوليه، وفي اجتماع للجنة دي سويفي، اتفقت كل الأطراف، باستثناء التجمع على صيغة لتوزيع المناطق العسكرية: ثلاث مناطق لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنطقتان لحركة تحرير الكونغو، ومنطقتان للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما، ومنطقة واحدة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – حركة كيسانغالي للتحرير، ومنطقة واحدة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – الحركة الوطنية، ومنطقة واحدة لمايي – مايي. وبطبيعة الحال، فإن ذلك التوزيع للمناطق العسكرية يمثل في الوقت الراهن أكبر عقبة كأداء لأن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما يعترض على ذلك

القرار، ويريد عقد جلسة في وقت مبكر للوزارة الجديدة لمناقشة المسألة.

وأود أن أبلغ المجلس بأنه في أعقاب تولي وزير الخارجية الجديد – السيد أنطوان غوندا، مهام منصبه، يوم ٧ تموز/يوليه، جرى النقل الرسمي للسلطة بين الوزراء ونواب الوزراء الذين تركوا مناصبهم والوزراء ونواب الوزراء الذين تسلموا مناصبهم يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه. وبالتالي فإن ممثلي كل عناصر وكيانات الحوار بين الكونغوليين تشغل الآن مناصب وزارية في الحكومة الانتقالية، ويتوقع أن يؤدوا اليمين القانونية رسميا في وقت قريب.

هناك تحديات مختلفة تقع على الطريق بالنسبة للحكومة الانتقالية. وقد ركز السيد غينو بحق على إيتوري. وفيما يخص الحالة في إيتوري، لا يسعني إلا أن أقول إنها ينبغي ألا تعتبر مجرد نشر قصير الأجل للقوات. ومما يبعث على التشجيع أن أرى مشروع القرار، الذي يحتوي على صيغة بنشر قوة قوية ذات ولاية ملائمة إلى إيتوري. لكن من الضروري القيام بإجراء إضافي للقضاء على سيطرة الإفلات من العقاب، ليس فقط في إيتوري ولكن في أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في الوقت الذي أترك فيه منصبي، أفكر في أن مجلس الأمن يتخذ قرارات عديدة بنشر قوات كثيرة حول العالم. وفي أن القوة الدافعة الرئيسية وراء كل تلك العمليات هو الانتهاك الجماعي لحقوق الإنسان والحالة الإنسانية الخطيرة التي يواجهها السكان. وأنا أحث على ألا تتجاهل تلك القوى الدافعة وراء نشر القوات. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، الظروف الآن أكثر مواتاة لعمليات إغاثة إنسانية كبيرة.

إن إقامة الحكومة الانتقالية – بعد أربع سنوات من التوقيع على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار – حجر زاوية تاريخي. خلال تلك الفترة، قام المجتمع الدولي، عن طريق بعثة منظمة الأمم لمتحدة، وبشكل ثنائي، بدور حاسم في دفع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها. وينبغي ألا يقل ذلك الجهد. ستكون هناك أزمات ومشاكل في العملية — وهناك علامات على ذلك بالفعل. لكن كل الجهود التي بذلت للوصول باتفاق لوساكا للسلام إلى هذه المرحلة لتنفيذ كل قرارات مجلس الأمن ستذهب أدراج الرياح إذا لم يواصل مجلس الأمن اهتماما نشطا بتحريك العملية إلى الأمام.

ومع ذلك، فإن تشكيل حكومة انتقالية ليس نهاية عملية المصالحة. إن إقامة حكومة شاملة جديدة هي فقط البداية لفصل جديد. وكما ذكر الأمين العام في تقريره الخاص الثاني فإنه لا تزال هناك تحديات هائلة. ولا بد للكل من بذل جهد متضافر.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكركم بحرارة، سيدي الرئيس، وأن أعرب، من خلالكم، عن شكري لأعضاء مجلس الأمن على التأييد الذي تلقيته لحوالي عامين حتى الآن.

ومن دون ذلك الدعم، أعتقد أنه ما كان بوسعي تحقيق الكثير. وقبل كل شيء، فإن موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تعمل في ظل ظروف صعبة بالفعل، ما كانت ستتوفر لهم الشجاعة الضرورية لتنفيذ مهامهم.

وأود أيضا أن أتقدم من أعماق قلبي بآيات الشكر إلى الأمين العام، الذي أتاح لي فرصة المشاركة في عملية حفظ السلام. فقد أضاف ذلك بُعدا جديدا لعملي المهني في الأمم المتحدة. والآن، أكثر من أي وقت مضى، أنا مقتنع بأنه من دون السلام والأمن في البلدان، لا يمكن تحقيق تقدم على الإطلاق. وأود كذلك أن أشيد بالشعب الكونغولي، الذي أيدني خلال هذين العامين الصعبين اللذين اتسما في

بعض الأحيان بسوء تفاهم نتيجة لضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن. ولكن في نهاية المطاف، أعتقد أن الشعب الكونغولي يمكنه أن يشعر بالفخر لأنه تمكَّن من حل المشكلة. وهو يمضي الآن على مسار السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): آخذ الكلمة بالنيابة عن الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي. وأود بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أن أتقدم إليكم بالشكر على تنظيم هذه الجلسة العلنية بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى إعطاء الاتحاد الأوروبي فرصة مخاطبة مجلس الأمن بشأن تلك القضية الهامة. وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، من دواعي سروري أن أقدم السيد خافيير سولانا، الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي. وهو مستعد لأخذ الكلمة بمجرد أن تسمح له بذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد خافيير سولانا، الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

السيد سولانا (تكلم بالفرنسية): أدلي بكلمتي أمام المجلس بعد انتهائي مباشرة من بعثة إلى منطقة البحيرات الكبرى مكَّنتني من إجراء محادثات مع الرؤساء كابيلا وكاغامي وموسيفيني وكذلك من زيارة بونيا، حيث تنتشر قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات، أرتميس، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. وأود أن أشاطركم بعض أفكار الاتحاد الأوروبي والتزاماته وشواغله.

استجابة للنداء الذي أطلقه الأمين العام، قرر الاتحاد الأوروبي نشر قوة متعددة الجنسيات في بونيا. وقد نجحت تلك العملية - وهي الأولى من نوعها التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي الذي لم يرسل قبل ذلك وحدات عسكرية خارج أوروبا - في وقف المذابح في بونيا، وساعدت على إعادة إطلاق عملية السلام التي كانت قد توقفت في كينشاسا.

(واصل كلمته بالاسبانية)

في الواقع، اتسمت عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ البداية بمفارقة أساسية: وجود كل من الخيار السياسي والخيار العسكري معا. فمن ناحية، تتفاوض الأطراف المتقاتلة وتوقع على اتفاقات لوقف إطلاق النار، ومن ناحية أخرى تواصل تلك الأطراف ذاتها عملياتها العسكرية على أرض الواقع بأمل تحقيق نصر عسكري. وقد ترسخ ذلك الغموض نتيجة للقوى السلبية الموجودة لدى جميع العناصر وفي الوحدات المسلحة، التي يبدو لها أن الحفاظ على الوضع الحالي أكثر استصوابا من تنفيذ اتفاق السلام، حيث أن من شأن تنفيذه أن يؤدي إلى فقدان سلطتها الذاتية.

وفي مرات عديدة، فعلت تلك القوى السلبية كل ما هو ممكن لعرقلة عملية السلام. ولكنها لم تنجح، وذلك بفضل تصميم الشعب الكونغولي وقادته، الذين أرادوا السلام، وبفضل يقظة وتصميم المجتمع الدولي. ومع ذلك، لم تفقد الأمل تماما فيما يتعلق بأهدافها. وتصعيد أزمة إتوري أتاح لتلك القوى فرصة جديدة لتعريض عملية السلام للخطر: فاستيلاء اتحاد الوطنيين الكونغوليين على بونيا، ورد فعل حكومة كينشاسا، والهجوم الذي شنه التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية على بني، والمخاطرة بالتدخل المباشر من جانب أوغندا ورواندا، أمور أدت بلا محالة إلى تقويض اتفاقات صن سيتي.

وأعتقد أن النشر السريع للقوة الأوروبية المتعددة الجنسيات أدى إلى وقف ذلك التراجع الخطير في العملية ومكَّن من إعادة بدء المفاوضات التي كانت قد توقفت

لأسابيع. وقد تم التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق بشأن أفراد القوات المسلحة، مما هيأ الظروف لإنشاء حكومة وحدة وطنية ومؤسسات انتقالية تشترك فيها جميع الأحزاب الكونغولية. وقد تحققت تلك الخطوة الحيوية بفضل، ضمن جملة أمور، منها التزام المبعوث الخاص للأمين العام السيد مصطفى نياسي ووفد الميسرين من جمهورية جنوب أفريقيا. وأود هنا أن أشيد بهم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي الذي ساعدهم من خلال مبعوثه الخاص طوال فترة المفاوضات في بريتوريا وكينشاسا. وقد أدت اللجنة الدولية لدعم الانتقال دورا مهما، مما مهد الطريق للاتفاق بشأن المسألة العسكرية.

وحتى الآن تؤدي بعثة الاتحاد الأوروبي إلى بونيا عملها بسلاسة. وبعد الأحداث الصغيرة التي اتسمت بها بداية العملية، والتي حملت القوة على استعمال أسلحتها، استقرت الحالة بسرعة. وقد تمكنت القوة من حماية المطار ومخيمات اللاجئين، ومن منع حمل السلاح علانية في بونيا اعتبارا من ٢٤ حزيران/يونيه، وتمكنت من إنشاء نقاط تفتيش على مداخل المدينة. وقد حققت القوة انتشارها الكامل في بداية شهر تموز/يوليه، قبل الموعد المحدد في الخطة الأصلية بأسبوع. وبذلك تم تحقيق الأهداف التي حُددت لهذه القوة.

إن التحسن في الظروف الأمنية واضح وهناك مؤشرات إيجابية عديدة، مثلما رأيت على أرض الواقع قبل عدة أيام. فالمنظمات الإنسانية تتمكن الآن من مغادرة بونيا لزيارة أشخاص لم تكن تستطيع الوصول إليهم من قبل. وهناك تدفق منتظم من اللاجئين الذين يعودون إلى المدينة - ١ ٠٠٠ إلى ١ ٥٠٠ لاجئ يوميا - وتستطيع إدارة إيتوري المؤقتة مرة أخرى تنفيذ بعض أنشطتها. وأثناء زيارتي إلى بونيا، تمكنت من رؤية ذلك التحسن بنفسي. فشهدت أوجه الأطفال المبتسمة في مخيمات اللاجئين، على الرغم من الظروف التي لا تزال خطيرة، كما أن عبارات الشكر الحارة المقدمة من أعضاء إدارة إيتوري المؤقتة وامتنان المنظمات غير الحكومية على عمل القوة التابعة للاتحاد الأوروبي دليل على ما تم إنجازه.

بيد أنه من الأساسي المحافظة على الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن. ولذلك السبب، ومثلما يشدد عليه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ ٢٧ أيار/مايو (S/2003/566)، يجب توفير وجود معزز لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في بونيا في غضون الجدول الزمني المخطط. ونرى أنه يجب أن يكون للقوة ولاية وقواعد اشتباك مشابهة لتلك التي تتبعها قوة الاتحاد الأوروبي - بمعنى آخر ولاية في إطار الفصل السابع. ويجب أيضا أن تتوافر لها المعدات والموارد العسكرية اللازمة لعمل البعثة ولتنفيذ الولاية وقواعد الاشتباك. وإذا أردنا أن نتمكن من إعادة ترسيخ الأمن في المنطقة الواقعة خارج حدود المدينة، سيكون لزاما علينا أيضا نشر المزيد من القوات.

ونحن نعتقد أن تلك النقطة ذات أهمية كبرى إذا أردنا تفادي صعوبات إضافية تنجم عن انسحاب القوة الأوروبية لدى انتهاء ولايتها. وقد بذل قائد عملية آرتميس كل ما هو ضروري لضمان أن يتم الانتقال إلى القوة المعززة للبعثة في ظل أفضل الظروف الممكنة.

وينبغي في الوقت ذاته ممارسة ضغط قوي على أمراء الحرب الذين يقودون هذه الميليشيات. ويساند الاتحاد الأوروبي بإصرار اقتراح فرض حظر على الأسلحة المرسلة إلى شمال وجنوب كيفو وإيتوري. وهو يزمع الترويج للمبادرات الرامية إلى منع المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من الإفلات من العقاب.

وفي رأينا أن عملية تثبيت الحالة العسكرية يجب أن يصحبها ويدعمها عملية تطبيع سياسي من خلال دعم

المؤسسات المؤقتة التي أنشأها لجنة إعادة السلام إلى إيتوري، واستعادة سيادة القانون، واحترام الميليشيات المختلفة لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في دار السلام في أيار/مايو الماضي، والسيطرة على الميليشيات وإلغائها في نهاية المطاف، ووضع حد للتدخل الخارجي. ونرى لذلك من الضروري أن تنجح البعثة في إقامة وحدة سياسية في بونيا لها القدرة على الاضطلاع بهذه العملية التي تتسم بنوع خاص من الدقة والتعقيد.

وقد عقد الاتحاد الأوروبي من جانبه العزم على الاستفادة بجميع الوسائل المتاحة له من أجل دعم العملية السياسية الجارية الآن. ويشمل هذا تقديم الدعم التقني والمالي للإدارة المؤقتة في إيتوري ولجنة إعادة السلام إلى إيتوري، فضلا عن تقديمه لعملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في إقليم إيتوري. ويلتزم الاتحاد الأوروبي أيضا بدعم برامج الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في إيتوري وعملية المصالحة على الصعيد المحلي.

كما أننا نعرب عن استعدادنا لمواصلة دعم العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتزامنا بذلك إلى أن تجرى الانتخابات. وسوف يسعى الاتحاد طوال هذه الفترة بكل ما أوتي من وسائل لتقديم إسهام كبير في تمويل إعادة إعمار جمهورية الكونغو الديمقراطية وإصلاح شؤونها وتنميتها في كافة المجالات، بما يتمشى مع الأولويات التي تضعها حكومة الوحدة الوطنية التي شكلت مؤخرا. وفي هذا السياق، يسرني أن أعلن أنه تم في ٩ تموز/يوليه إقرار برنامج للدعم الاستراتيجي تبلغ قيمته ٢٠٥ مليون يورو.

وسيكون من أولويات الحكومة الجديدة بناء الجيش الجمهوري الوطني بعد إدماج فئاته وإعادة تشكيله والبدء في برنامج لتسريح جميع المقاتلين غير المدمجين في هذا الجيش وإعادة إدماجهم. وسوف يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم دعمه الجدي لهذه المشاريع المعقدة ذات الأولوية. ويتعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم دعم أكيد لبرنامج التسريح وإعادة الإدماج. وقد شرع الاتحاد أيضا كما يدرك الأعضاء في مباحثات بشأن تقديم الدعم لقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، وتمخضت هذه المباحثات من فورها عن اعتماد آلية للتمويل، أعلن أمرها الاتحاد الأوروبي في مؤتمر قمة مابوتو.

ويمثل إجراء الانتخابات ضمن الجدول الزمني الذي حدده اتفاق السلام تحديا آخر سوف يتعين على الحكومة الانتقالية أن تواجهه. وقد قدم إليَّ الرئيس كابيلا مرة أخرى طلب المساعدة الذي تقدم به فعلا في عدة مناسبات. وبوسعي أن أبلغ الأعضاء بأن الاتحاد الأوروبي يعكف بدوره على دراسة الترتيبات اللازمة لتوفير معونة يمكن أن تشمل تقديم دعم كبير للجنة الانتخابية المستقلة. وسوف تتمثل أولى مهام هذه اللجنة في إجراء تعداد للسكان يستند إليه في وضع القوائم الانتخابية المقبلة. وندرك جميعا ضخامة هذه المهمة، بالنظر إلى حجم البلد وافتقاره إلى الهياكل الأساسية وروابط الاتصال. ومن الضروري لهذا السبب أن تبدأ هذه العملية على الفور، رغم أن الانتخابات قد لا تجرى قبل انقضاء عامين آخرين. ولا غنى في هذا السياق عن الدعم الذي تقدمه البعثة في مجال الإمداد والنقل. وهنا يمكن أن يشكل نموذج موزامبيق سابقة، حيث أتاحت عملية الأمم المتحدة في موزامبيق ما لديها من موارد الإمداد والنقل للجنة الانتخابية الوطنية.

(تكلم بالانكليزية)

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أبدي ملاحظة أخيرة. فقد صار من الممكن تصور عقد مؤتمر إقليمي معني بالسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وذلك بفضل التقدم المحرز في عملية السلام في جمهورية الكونغو

الديمقراطية وما له من آثار إيجابية في كافة أرجاء منطقة وسط أفريقيا. وما انفكّ الاتحاد الأوروبي يدعو لعقد هذا المؤتمر منذ سنين. وقد أسند الأمين العام مهمة التحضير له إلى السيد ابراهيما فال، وهو الجدير بالإشادة لإنجازاته الكبيرة بالفعل. ومن الواضح أن عقد هذا المؤتمر يتوقف على تعزيز عمليتي السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي، حيث لا تزال الحالة للأسف ماضية في التدهور، وحيث لا يزال الطريق الذي يلزم قطعه طويلا. بيد أنه ينبغي أن يظل المؤتمر هدفا يتمتع بالأولوية بالنسبة لنا جميعا.

وبإقامة حكومة الوحدة الوطنية في كينشاسا، أرى فرصة سانحة أمام جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى برمتها. ولم يتسنّ اتخاذ هذه الخطوة الأساسية في عملية السلام بفضل رغبة الشعب الكونغولي وقادته، بدءا من الرئيس كابيلا الذي أعرب عن تقديري له، في السلام فحسب وإنما أيضا بسبب الالتزام الثابت من جانب المجتمع الدولي الذي استطاع توحيد كلمته وتوقيع الضغط اللازم على الفصائل المتحاربة من أجل إيقاع الهزيمة بالمقاومة التي يبديها أعداء السلام. ولا بد من مواصلة هذا الالتزام بل وتعزيزه الآن إذ تشرع حكومة الوحدة الوطنية في السير على الطريق الانتقالي الوعر صوب الانتخابات.

وأود أن أشير مجددا إلى عزم الاتحاد الأوروبي الصادق على التعجيل بجهوده لمنح الحكومة الكونغولية الجديدة ما تحتاج إليه من دعم سياسي واقتصادي ومالي حتى تنجز بنجاح عملية الانتقال المعقدة، وتضع حدا لمعاناة الشعب الكونغولي، وتوجه دفة البلد نحو الديمقراطية.

السيد بلويغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أتوجه بالشكر للأمين العام وفريقه لإصرارهما على بذل الجهود الحثيثة من أجل تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونفهم أن الممثل الخاص، السيد سوينغ، قد بدأ بداية طيبة، ونود أن نهنئه على ذلك وأن نرجو له التوفيق. كما أود أن أعرب عن امتناننا للإحاطات الإعلامية التي قدمها السيد غينو، والممثل الخاص نغونغي، والممثل السامي لشؤون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا.

وتتفق ألمانيا اتفاقا كاملا مع التقييم الذي قدمه من فوره الممثل السامي للاتحاد الأوروبي السيد سولانا، ونعرب عن دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها الاتحاد لدعم عملية السلام. وندرك أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى بصفة عامة لا تزال صعبة. ومن دواعي القلق الشديد ما وقع من أعمال العنف مؤخرا في بوروندي بصفة خاصة.

غير أن ثمة تطورات إيجابية وبوادر مشجعة كذلك. وبينما تقع المسؤولية عن نجاح عملية السلام في نهاية المطاف على عاتق الجهات الفاعلة على أرض الواقع، نتفق مع الآراء التي أعرب عنها السيد غينو والسيد سولانا من وجوب تقديم المجتمع الدولي الدعم القوي لعملية السلام ومتابعته لها.

وما فتئت ألمانيا منذ البداية تعرب عن تأييدها الكامل لتوصيات الأمين العام بشأن تعديل ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمواجهة التغييرات التي طرأت على أرض الواقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأيدنا كطلب قرار مجلس الأمن ١٤٨٤ (٢٠٠٣) نشر قوة طوارئ مؤقتة متعددة الجنسيات يترأسها الاتحاد الأوروبي لتحقيق استقرار الحالة في بونيا قبل وصول وحدات البعثة الجديدة. ويدخل مشروع القرار الذي يجري التفاوض بشأنه في الوقت الراهن في داخل المجلس تعديلا طموحا ولكنه مقبول على ولاية البعثة.

ونرحب بتركيز القوات العسكرية على مناطق المشكلات في شرقي الكونغو وفي كينشاسا، وذلك لتوفير

الأمن للحكومة الانتقالية. ونحن ندعم أيضا عناصر بناء السلام الموسعة المتصلة بإنشاء قوة شرطة ملائمة، واحترام سيادة القانون، والعدالة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفي نظرنا، ينبغي إيلاء مشكلة الجنود الأطفال أهمية خاصة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونحن الآن بصدد بحث إمكانية توفير الدعم في هذا الميدان، ويهمنا أن نسمع عن مبادرات محتملة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة أو ممثل الأمين العام الخاص المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة، السيد أوتونو. ويساورنا قلق شديد إزاء التقارير التي تشير إلى استمرار تجنيد الأطفال دون هوادة في المنطقة، ولا سيما ما ورد في الآونة الأخيرة من معلومات تفيد أن أعمار معظم متمردي قوات التحرير الوطنية الذين لاقوا مصرعهم خلال القتال الذي نشب بالقرب من بوجمبورا الأسبوع الماضي كانت تتراوح بين ١١ و ١٥ سنة.

إننا نشاطر الأمين العام رأيه المتمثل في أنه ينبغي مساءلة قادة الميليشيات من أمثال توماس لوبانغا عن هذه الأعمال وسواها من الانتهاكات الفظة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

وأود أيضا أن ألفت الانتباه إلى أن تجنيد الأطفال يشكل جريمة وفقا لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، نلاحظ باهتمام ما صرح به المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد مورينو أوكامبو، من أن مكتبه اعتبر الحالة في إيتوري إحدى أكثر حالات الطوارئ إلحاحا وحاجة إلى متابعتها، وأنه سيستخدم كل ما لديه من سلطات لمنع الجرائم المستقبلية ومكافحة الإفلات من العقاب، وأنه سيلتمس، إذا لزم الأمر، الإذن من إحدى الدوائر التمهيدية للشروع في إجراء تحقيق.

إن الحساسية السياسية التي أظهرها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية والدقة التي أبداها في وصف العلاقة التكاملية بين دوره ودور الحكومة الانتقالية ليستحقان التنويه والإشادة. وفي ورقة تتعلق بالسياسات قدمها المدعي العام في جلسة استماع علنية عقدت في لاهاي يومي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، عرض بإسهاب مبدأ التكامل بين عمل المحكمة والعمل الوطني، مستخلصا استنتاجين يتصفان بأهمية مباشرة بالنسبة للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. الأول هو أن على مكتب المدعي العام أن يرصد ويقيِّم الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية والثاني هو أن عمل مكتب المدعي العام أن يتعاون مع السلطات القضائية الوطنية وأن يبذل قصارى جهده في سبيل مساعدة سلطات الدولة على الوفاء بواجبها إزاء التحقيقات والمحاكمات الجارية على المستوى الوطني.

وتعتبر ألمانيا المواقف التي اتخذها المدعي العام بمثابة مؤشر آخر على أنه سيمارس وظيفته الهامة بأقصى درجة من المسؤولية والإنصاف. وإننا نعرب مجددا عن تشجيعنا للحكومة الانتقالية والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على استكشاف سبل عملية للتعاون.

ونعتقد كذلك أنه حري بالمجلس الذي نادى بأعلى صوت بوجوب عدم الإفلات من العقاب، أن يقدر هذه المساعي وأن يدخل إزاء خلفية هذه التطورات في حوار بشأن السياسات مع السيد مورينو أوكامبو يتعلق بالقضية الماثلة أمامنا وبمسائل أخرى أوسع. وهذه الحالة تبيِّن أن مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية ملتزمات بأهداف شديدة التماثل، بل بالأهداف عينها.

وإننا نرحب بحظر الأسلحة الذي فرض على جميع فصائل المتمردين في شرق الكونغو. فهذا هو المنحى الصحيح الذي ينبغي سلوكه للحد من الموارد العسكرية للميليشيات

الكونغولية وكذلك حماية الدول المجاورة من الهجمات التي يشنها المتمردون انطلاقا من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وقد يتبين أن هذا المنحى ينطوي، إلى جانب الأنشطة التي يقوم بها فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية، على قدر أكبر من الفعالية مقارنة بما تم إنجازه حتى الآن في إطار برنامج جمهورية الكونغو الديمقراطية المعزول نوعا ما.

بيد أننا نتمنى أن يتمكن مشروع القرار الذي يجري التفاوض بشأنه من إنشاء نظام فعال للرصد، وأن يتمكن مجلس الأمن من إبداء إرادته السياسية لفرض تدابير تأديبية على من ينتهكون بنود الحظر. ونأمل في حال تعذر تضمين القرار الحالي هذا الجانب أن يجري النظر فيه في القرارات المقبلة.

ومن شأن التقارير التي تشير إلى استمرار توريد الدول المجاورة للأسلحة إلى المتمردين، إذا ما تم تأكيدها، أن يكون لها أثر بالغ السلبية على علاقتنا الثنائية مع تلك البلدان.

ونظرا للوضع الميداني وللتحديات التي تواجهها الحكومة الانتقالية والمجتمع الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تبدو التحديات الماثلة أمامنا عظيمة. وإذا ما أردنا أن نترجم رؤية الاستقرار السياسي والاجتماعي والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان إلى واقع، يجب على كلا المجتمعين الكونغولي والدولي، بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن يكونا على مستوى مسؤوليتهما.

السيد بوخالتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نرحب بحضور الأمين العام السيد كوفي عنان بيننا اليوم. ونشكر السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد آموس نامانغا نغونغي، الممثل الخاص السابق للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما بشأن الحالة في هذا البلد. كذلك نشكر السيد خافيير سولانا، الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل السامي لشؤون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، على مشاطرته المجلس ما استلهمه خلال زيارته الأخيرة لمنطقة البحيرات الكبرى من أفكار وتصورات.

لا شك في أن نطاق الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتزام المجتمع الدولي بتوطيد السلام في ذلك البلد قد تركا بصمتيهما على عمل مجلس الأمن الذي كان متأهبا ومتنبها على الدوام للتطورات الميدانية واتخذ تدابير من أجل الإسهام بصورة بناءة ودعم الأطراف المشاركة في البحث عن الحلول.

وقد اتخذ مجلس الأمن مؤخرا القرار ١٤٨٤ (٢٠٠٣) الذي أقر نشر قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات في بونيا، ردا على الأحداث العنيفة التي وقعت في أيار/مايو في تلك المنطقة. وإننا ممتنون لفرنسا على التزامها ومشاركتها وقيادتها. ولا شك البتة في أن القوة المتعددة الجنسيات قد أتاحت الفرصة لتثبيت استقرار الحالة هناك. وفي الوقت نفسه، نود الإعراب عن تقديرنا للجهود القيمة التي بذلتها وحدة أوروغواي التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي مكن وجودها من إبقاء الوضع في بونيا تحت السيطرة إلى حين نشر القوة المتعددة الجنسيات.

ويعكف أعضاء مجلس الأمن منذ عدة أسابيع على صياغة وتحديد بنود مشروع قرار يرمي إلى تعزيز ولاية البعثة، تمشيا مع توصيات الأمين العام ورغبة في منح البعثة

هذه القناعة بأعضاء المجلس عمليا إلى الاتفاق بشأن مسودة يرجح أن يتم اعتمادها في الأيام القليلة المقبلة.

ونظرا لأهمية نزع السلاح والتسريح في عملية السلام، وكذلك إنشاء قوة شرطة مسؤولة عن الأمن المحلي، يشمل مشروع القرار أيضا بنودا تمكن البعثة من توفير الدعم للحكومة الانتقالية في هذا المجال.

إن تنسيق العمل بين القوة المتعددة الجنسيات والبعثة يتسم بأهمية شديدة، نظرا لأن البعثة ستتولى السيطرة على الوضع اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

إننا نحيي قرار بنغلاديش نشر قوة في بونيا قوامها ٣ ٨٠٠ جندي لتحل مكان القوة المتعددة الجنسيات. وفي الوقت نفسه، أفلح مجلس الأمن في إقامة حوار مستمر مع الأطراف المعنية كافة. وقد زار أعضاء المجلس المنطقة في مناسبات عدة بغرض تشجيع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها، والإعراب مباشرة عن تصميم المجلس على دعم عملية السلام. وإننا لنرحب بالتقدم المحرز في الميدان السياسي.

ويسرنا أن نلاحظ الطريقة السلمية التي تجري بها عودة القادة السياسيين، لا سيما عودة السيد جون – بيار بيمبا من حركة تحرير الكونغو. وفي ذلك الصدد، يسرنا بصورة خاصة أن نلاحظ أن أعضاء الحكومة الانتقالية قد شغلوا مناصبهم، خاصة نواب الرئيس الأربعة، الذين أدوا اليمين أمس في كينشاسا. إننا نتمنى لسلطات الحكومة الانتقالية كل النجاح، كما نثق بأنها ستتمكن من التقيد بالتزامها بالسلام وبالحوار السياسي.

وما زال هناك الكثير من المسائل العالقة، لا سيما مسألة حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، ثمة كثير من المسائل التي يتعين على الحكومة الانتقالية أن تعالجها. وسيتعين على الحكومة أن تولي اهتماما خاصا للمحاكمات الرامية إلى معاقبة مرتكبي الجرائم والانتهاكات التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنع الإفلات من العقاب. وعلى الصعيد الإنساني، لا بد من بذل كل الجهود لضمان العودة الآمنة للاجئين والأشخاص المشردين. وأخيرا نحث البلدان المجاورة على أن تلتزم بدعم عملية السلام حتى نضع حدا لهذا الصراع الذي سبب كثيرا من الضرر للسكان الكونغوليين وللمنطقة عموما.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يسرنا أن يكون الأمين العام معنا صباح هذا اليوم.

ونود أن نشكر السيد غينو والسيد نغونغي على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما من فورهما، واللتين وصفتا تقلبات الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ بعثة مجلس الأمن الأخيرة.وقد لاحظنا بعض التطورات الإيجابية جدا، التي ينبغي أن نكون مسرورين بها وهي التطورات التي ينبغي أن نسعى إلى تشجيعها. ومع ذلك ينبغي أن يوضع في الذهن انه بالرغم من تلك التطورات الإيجابية ما زالت بعض دواعي القلق موجودة. فعلى سبيل المثال، لم يتوقف القتال نهائيا في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وفضلا عن ذلك، في إيتوري، ما زال الاستقرار النسبي الذي يسود الآن في بونيا هشا. وسأعود إلى تلك النقطة في وقت لاحق.

إنني أؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به اليوم السيد خافيير سولانا. وأتفق مع تحليله كما اشكره على التفاصيل التي زودنا بها في أعقاب زيارته الأخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وخلال عملية ارتيميس التي قامت بها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي – بما فيها فرنسا بوصفها الدولة القائدة والبلدان الأخرى التي انضمت إلى قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات، التي أود أن أنوه بإسهامها –

أمكن منع وقوع مأساة إنسانية عن طريق التدخل في وقت حاسم. وبتجسيد عزم مجلس الأمن وإظهار اهتمام الاتحاد الأوروبي بمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، مكن نشر القوة أيضا من تعزيز العملية السياسية الجارية في كينشاسا. وفي ذلك الصدد، وكما قيل في السابق، لا يمكننا إلا أن نشعر بالارتياح إزاء بدء الفترة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأداء نواب الرئيس الأربعة اليمين أمس والاجتماع الأول المقرر عقده غدا للمجلس الوزاري لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

وبالتدخل الحازم للقوة المتعددة الجنسيات في الميدان جعلت القوة من الممكن تحقيق الاستقرار في بونيا. وكما قال السيد سولانا، فإن الأشخاص الذين شردوا بسبب أعمال العنف يعودون بالتدريج إلى المدينة؛ ووجدت الميليشيا، التي ما فتئت تحت السيطرة وجرى حثها على ألا تحمل السلاح بعد ذلك، نفسها مسالمة نسبيا؛ وتم تعزيز المؤسسات المؤقتة وهي تحصل على الثقة. وتصبح بونيا مرة أخرى مكانا عاديا في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي هي في الطريق نحو التطبيع. ومع ذلك، كما قلت، لا بد أن نبقى يقظين لأن الحالة ما زالت هشة.

وبالتعبئة بتلك الطريقة، ساعد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضا على تعزيز عملية السلام عن طريق توفير موارد إضافية وعن طريق تقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية الكونغولية.

إن الحاجة إلى استبدال القوة المتعددة الجنسيات في بونيا على نحو فعال في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ زادت دون شك الوعي حيال أهمية تعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيعطي مشروع القرار الذي سنعتمده بعد قليل البعثة ولاية أكثر قوة، كما سيزيد من موظفيها، لا سيما في إيتوري، حيث سيجري نشر ٣ ٨٠٠ رجل مع المعدات المناسبة، عملا بتوصيات الأمين العام.

وإذا أردنا لعملية السلام الكونغولية أن تترسخ بصورة دائمة، فلا بد لنا من ضمان احترام مبدأ وحدة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها على سائر أراضيها. ولن يكون إجراء الانتخابات في ظرف عامين، في نهاية الفترة الانتقالية، ذا مغزى إلا إذا شملت الانتخابات البلد بأسره. وينبغي لنا أيضا أن نكفل مراعاة الأمن ووحدة الأراضي لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولجميع دول المنطقة. وينبغي أن تتمكن تلك البلدان من العيش في سلام داخل حدودها. وفي ذلك الصدد، فان الصيغ التي ذكرت في السابق في المجلس – على سبيل المثال، إعلان حسن جوار في سياق إقليمي يمكن أن يقره في المستقبل مؤتمر دولي بشان السلام في منطقة البحيرات الكبرى – تستحق المزيد من التطوير والتشجيع.

وأود أن أضيف أن مكافحة الإفلات من العقاب أمر جوهري أيضا. وفي ذلك الصدد، لاحظنا باهتمام الاقتراح الذي تقدم به مؤخرا المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

وأود أن أؤكد أن نشر عملية ارتيميس في بونيا حدث مهم بصورة خاصة في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. إن ذلك العمل يمثل أول خطوة، ستكون حاسمة دون شك، صوب التعاون.

وفي الختام، أود ابلغ السيد نغونغي مرة أخرى بمدى تقديري لعمله في رئاسة بعثة المنظمة. فقد انتقلت القيادة الآن بنجاح إلى السفير سوينغ، الذي تولى مهامه الجديدة بكفاءته المعروفة جيدا. إننا نؤكد دعمنا له.

السيد بوبكر ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء أن أرحب بوجود الأمين العام في

القاعة. وإن وجوده هنا يؤكد مجددا، إن كان في الواقع ثمة حاجة إلى ذلك التأكيد، الأهمية الكبيرة التي يوليها لنقاشنا اليوم.

وعلى غرار المتكلمين السابقين، اسمحوا لي أيضا بأن أنقل تقدير وفدي للسيد جون - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها لنا من فوره عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كذلك أود أن أعرب عن امتناني للسيد خافيير سولانا، الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة للاتحاد الأوروبي، الذي عاد من فوره من زيارة إلى وسط إفريقيا، على بيانه المفيد للغاية، الذي استمع له وفدي بانتباه. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتنان وفدي للسيد أموس نامانغا نغونغي على بيانه المفيد وعلى الطريقة الفعالة التي وجه بها بعثة المنظمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال فترة عسيرة بصورة خاصة حافلة بالتحديات.

إن عقد هذه الجلسة بعد ١٠ أيام من الدورة المكرسة لحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية يوضح قلقنا المشترك وتصميمنا على إيجاد تسوية عاجلة ودائمة للصراع بين الأشقاء الذي مزق ذلك البلد لعدة أعوام. ويرمز تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وهو اليوم الأساسي في التطور السياسي للبلد، إلى الإعلان الرسمي لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

وقد أعقب ذلك الحدث الهام أداء نواب الرئيس الأربعة لليمين، وينتظر أن يؤدي الأعضاء الآخرين في فريق الحكومة الجديدة اليمين غداً.

وهذا دليل واضح على رغبة الشعب الكونغولي في تسوية خلافاته ونسيان ضغائن الماضي، كيما يتسنى له تكريس طاقاته لبناء أمة متجانسة وقوية يمكنها أن تتولى أمرها بنفسها.

فضلا عن ذلك، فإن هذا التعبير عن الإرادة يعكس تماما رؤية الرئيس كابيلا، الذي أكد مؤخرا

”إن العناصر والكيانات المستخدمة في إطار الحوار بين الكونغوليين أصبحت الآن جزءاً من الماضي. وبما أننا نشرع في عملية انتقالية، لابد أن تختفي هذه التصنيفات. ولا يمكن للاعتبارات القبلية والعرقية، أو الانتماءات السياسية والإقليمية، أن تكون لها الأسبقية على أسمى مصالح البلاد.“

وإذ نرحب بهذا التقدم الكبير، نود أن نُذَكِّر المجلس بأن الطريق أمامنا سيكون طويلا ومحفوفا بالمخاطر الكامنة. والشعب الكونغولي لم ينته من مهمته الشاقة بعد، ولابد له أن يعمل من أجل التصدي لتلك التحديات، بدعم من المجتمع الدولي.

ووفدي يعتقد أن أحد تلك التحديات سيتمثل في تفكيك الجماعات المسلحة، التي أسهمت أفعالها الضارة، كما نعرف كلنا جيدا، في تمزيق أوصال البلد. والتنفيذ الفعال لبرنامج نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، الذي يجب أن تولى الأولوية فيه لمشكلة الأطفال الجنود، يكتسي أهمية كبيرة ولا يمكن إغفاله. ولا بد أن يقترن ذلك باتخاذ تدابير مناسبة لتحديد الأسلحة.

وفضلا عن ذلك، لا يمكننا أن نلتزم الصمت إزاء الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي - من المجازر وعمليات الاغتصاب وغير ذلك من الفظائع - التي ارتكبت في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد. ونعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام وطيد في ذلك البلد إذا تم التغاضي عن الإفلات من العقاب، جهرا أو خفية.

ولا بد أن تكون هذه الانتهاكات موضع تحقيقات مكثفة، حتى يُعاقب من يدعم تلك الجرائم ومن يرتكبها بأقصى عقوبة يسمح بها القانون. وتحقيقا لذلك، من واجبنا أن نسهم في وضع الإطار المؤسسي اللازم.

وإلى جانب ذلك، فإن قرار مجلس الأمن بإيفاد قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات إلى بونيا كان قرارا حكيما وفعالا، لأن تواجد تلك القوة على الأرض جعل من الممكن استعادة الهدوء وإشاعة الطمأنينة بين السكان، على أقل تقدير. وبغية تعزيز ذلك الإجراء والتوسع في نشر تلك القوة في شتى أنحاء البلاد، يتشاطر وفدي الرأي القائل بضرورة تعزيز القوات التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإعطائها ولاية أقوى. والمعلومات التي قدمها السيد غينو في وقت سابق تؤكد ذلك الاعتقاد.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن يعتمد المجلس في أقرب وقت ممكن مشروع القرار الذي تم التفاوض بشأنه على مستوى الخبراء بالفعل، لأن ذلك سيُيَسّر عملية الانتقال، في ظل ظروف الأمن وبطريقة مناسبة، من القوة المتعددة الجنسيات إلى فرقة العمل الثانية التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة.

ويمثل استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية جانبا آخر بالغ الأهمية في مناخ العنف السائد حتى الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالبلد الذي وقع ضحية الجشع، ما فتئ يتعرض لتقطيع أوصاله بصورة منتظمة على أيدي الحركات والمجموعات المسلحة التي عملت على استنزافه. وإلى جانب المكاسب الاقتصادية التي تجنيها هذه المجموعات، فقد أفضى ذلك إلى بلقنة الإقليم، وبالتالي تعزيز تأثير هذه المجموعات التي وطدت دعائم سيطرتها السياسية. وقد ساعدت تلك الحالة التي تضر ضررا كبيرا بوحدة البلاد وسلامتها على تمزيق النسيج الاجتماعي وإضعاف السلطة المركزية. ومن الضروري عكس مسار ذلك الاتجاه على نحو عاجل ومن ثم السماح للشعب الكونغولي باستعادة سيادته على موارده الوطنية.

ويود وفد بلادي أن يشكر السفير قاسم وفريقه؛ إن ما يتحلون به من بُعد نظر ومهارة ساعد على كشف الآليات التي استخدمت في النهب. ونحن نشجعهم على مواصلة عملهم، ونترقب باهتمام تقييمهم الذي سيقدم في منتصف المدة، والذي نثق في أنه سيلقي ضوءاً جديدا على هذه المسألة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه إلى جانب الجهود التي يبذلها الشعب الكونغولي – وهي جهود تدعمها إرادة حقيقية للنجاح– فلا غنى عن تعاون الدول المجاورة لاستعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نهاية المطاف. فبدون تفهمها وإرادتها السياسية، لن تكلل الجهود العديدة المبذولة بالنجاح. ولهذا السبب، يود وفد بلادي أن يناشدها مرة أخرى وعلى وجه الاستعجال أن تستغل تأثيرها الإيجابي أفضل استغلال بغية الإسهام في تحقيق ذلك الهدف.

لا شك أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية معقدة، وتنطوي على مضاعفات عديدة. وإذا أردنا أن نفكك خيوطها المتشابكة، لا خيار أمام المجتمع الدولي سوى مساعدة الشعب الكونغولي في سعيه لتحقيق الوئام الوطني والاستقرار والتنمية. إذ أن على المحك هنا مستقبل السلام في المنطقة دون الإقليمية وفي أفريقيا وفي شتى أنحاء العالم.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): نود في البداية أن نشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان– ماري غينو؛ والممثل الخاص السابق للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد آموس نمانغا نغونغي؛ والأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية

الأوروبية المشتركة، السيد خافيير سولانا، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونثني بشكل خاص على السيد آموس نمانغا نغونغي على إسهامه الفذ في التقدم نحو السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن عقد هذه الجلسة في هذه المرحلة الحاسمة من العملية السياسية في الكونغو يعكس الأهمية الكبرى التي يعلقها المجتمع الدولي على هذه المسألة، كما يعكس قلقه إزاء الأحداث التي تتكشف في البلاد، فضلا عن عزمه على وضع حد لإراقة الدماء، وبذل كل جهد ممكن لكفالة أن تبني جمهورية الكونغو الديمقراطية مستقبلا مفعماً بالسلام والازدهار لمواطنيها وأن تسهم في السلام والاستقرار الإقليميين.

وأنغولا، بوصفها بلداً مجاوراً لجمهورية الكونغو الديمقراطية، تشعر بقلق خاص إزاء الحالة وهي تبذل كل ما في وسعها لوضع حد للأزمة الكونغولية. ومن ضمن الجهود المبذولة بغرض التوصل إلى تسوية سلمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، رعت حكومة أنغولا اتفاق لواندا المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الذي أرسى الأساس لتحقيق تسوية في منطقة إيتوري، وما فتئ يشكل أساسا لتحقيق السلام وتنفيذ العملية السياسية في المنطقة.

إن عواقب الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو صراع ألحق بالسكان معاناة وأضراراً عميقة، أثارت سخط المجتمع الدولي ودعته إلى التصرف بسرعة وحزم. وواقع الحال، أننا شهدنا أفدح الانتهاكات لحقوق الإنسان، وهي أعمال عشوائية من العنف والاعتداءات المجردة ترتكب ضد المدنيين. والحالة الإنسانية المأساوية قد وضعت الشعب الكونغولي في وضع بائس، أما تجنيد الأطفال واستخدامهم جنوداً فقد أثار سخطاً عاماً لدى جميع الأمم المحبة للسلام.

وفي مواجهة هذه الحالة المزرية، اتخذ مجلس الأمن إجراء حاسما، وأعرب عن استعداده لمواصلة معالجة المسألة الكونغولية بعزم وشعور بأهمية الهدف. وانتشار قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات في بونيا لوضع حد للوضع القائم الذي هدد بخروج عملية السلام برمتها عن مسارها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسبب الإحباط لنا جميعا، كان إشارة واضحة عن عزم المجتمع الدولي. ويعكف مجلس الأمن حاليا على النظر في إنشاء ولاية لبعثة الأمم المتحدة في الكونغو من شأنها أن تشكل التزاما جادا بالسلام وبإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب، وأن توفر المساعدات الإنسانية للشعب الكونغولي على نحو فعال.

والواضح أن للصراع عاملا خارجيا مؤثرا. والمجتمع الدولي ما فتئ يعالج تلك المسألة. ومع ذلك، فنحن نرى أنه ينبغي أن يزيد من جهوده وأن يتخذ تدابير للتصدي لها بصورة حاسمة.

ونعتقد أنه ما لم تُعالج قضية التدخل الأجنبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وما لم تُحل على النحو السليم سيكون من الصعب جدا – إن لم يكن مستحيلا – إقامة سلام مستدام في البلد وضمان السلام للشعب الكونغولي الذي يتوق إليه بشدة.

إن المقترحات الواردة في التقرير الخاص الثاني للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2003/566)، التي أعرب أعضاء مجلس الأمن عن استعدادهم لتأييدها، قد تمثل تقدما كبيرا وهاما نحو تحقيق الأهداف المحددة في التقرير.

ونتيجة لذلك، فإن ما يرجح من اعتماد قرار يتضمن أحكاما تتوافق مع توصيات الأمين العام، في ظل وجود حكومة وحدة وطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يمثل، كما نأمل، إطارا قويا لتحقيق سلام مستدام في البلد.

وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية بوصفها علامة مميزة وهامة على طريق السلام والمصالحة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتوقع أن تضطلع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بدور حاسم في مساعدة الحكومة الكونغولية وشعبها في المرحلة الانتقالية.

إن اعتماد مجلس الأمن قرارا جديدا ونشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بولاية جديدة سيُلقيان على عاتق القيادات السياسية الكونغولية مسؤولية لتمكين المؤسسات الانتقالية من العمل على الصعيد الوطني، والتعامل مع مسألة حقوق الإنسان بوصفها أولوية وطنية، ووضع حد للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية للبلد، التي يجب أن تخدم الشعب الكونغولي، والتطلع إلى المستقبل بثقة، والعمل من أجل الصالح العام.

إن المجتمع الدولي، كما نراه اليوم، مستعد لاستثمار قدر كبير من حسن النية وموارد كبيرة لكفالة الانتقال السلمي ومساعدة إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلد. ويتوقف الأمر على شعب الكونغو كي يغتنم تلك الفرصة لبداية جديدة من أجل بناء دولة موحدة وسلمية ومزدهرة ومحترمة.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يشارك وفدي في الإعراب عن الارتياح لحضور الأمين العام معنا في وقت سابق من صباح اليوم. ونحن أيضا ممتنون للعرضين اللذين قدماهما السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد اموس نامنغا نغونغي، الممثل الخاص السابق للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بعودة السيد خافيير سولانا، الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، إلى المجلس.

وترحب الولايات المتحدة بالاحتفال بتنصيب الحكومة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالأمس وتوافق على أن هذه خطوة بالغة الأهمية والحيوية نحو توحيد البلد، إذ تنهي خمس سنوات من الحرب وتضع البلد على طريق ديمقراطي. وأود التأكيد هنا على أن الولايات المتحدة تؤيد بقوة الحكومة الانتقالية. ونعتقد أن الحكومة الجديدة تواجه عددا من المسائل والتحديات الهامة وهي تجاهد لاستعادة الأمن في شتى أنحاء البلد، وإدماج جيشها وشرطتها، وإصلاح الاقتصاد، وتنفيذ الانتقال الديمقراطي على مدى عامين. وللنجاح في هذه المهام، من الأهمية القصوى أن يعمل أعضاء الحكومة بشكل جماعي وتعاوني وأن تعمل الدول في المنطقة بشكل تعاوني لدعم عملية تحقيق السلم والاستقرار لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية والشعوب الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى التي تضررت بشدة من الصراع.

وتود الولايات المتحدة أن تشكر السيد سولانا، ومن خلاله الاتحاد الأوروبي والبلدان المساهمة في القوة المتعددة الجنسيات، خاصة حكومة فرنسا على الدور الريادي الذي اضطلعت به في هذا الصدد. وتلقى جهود الاتحاد الأوروبي لتحسين الحالة الأمنية في بونيا تقديرا كبيرا. ولقد طُلب من القوات القادمة من البلدان المساهمة تنفيذ مهمة خطيرة وهامة، وتشيد الولايات المتحدة بشجاعتها، وبجهدها، وبالإسهام الذي قدمته للسلام في الكونغو، خاصة في منطقة إيتوري. وفي هذا الصدد، سيكون من الأهمية بمكان تقديم دعم مستمر لإدارة إيتوري الوليدة حتى يتمكن مواطنو ذلك الإقليم من العيش في سلام وهدوء، بدلا من العيش في ظل إرهاب الميليشيات المتصارعة.

أخيرا، أود أن أعرب عن التقدير للعمل الممتاز الذي قام به السيد اموس نامنغا نغونغي بصفته الممثل الخاص للأمين العام أثناء فترة السنتين التي قضاها في جمهورية

الكونغو الديمقراطية .وأود أيضا أن أشكره بصفة شخصية على المجاملات العديدة التي قدمها إلى بعثة مجلس الأمن أثناء زيارتها مؤخرا إلى بلدان وسط أفريقيا خلال شهر حزيران/يونيه.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الارتياح لأن خلف السيد نغونغي، الممثل الخاص الجديد للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هو السفير وليام سوينغ، وهو زميل أمريكي يتمتع بخبرة واسعة في القارة الأفريقية. إنه أحد أمهر دبلوماسيينا. ونحن على ثقة بأنه سيخدم الأمين العام والأمم المتحدة بشكل جيد في منصبه الجديد.

السيد كونوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يود وفد بلدي أيضا الإعراب عن ارتياحه لأن الأمين العام قد حضر اليوم جلسة مجلس الأمن. ونحن ممتنون للسيد غينو، والسيد نغونغي، والسيد سولانا على إسهاماتهم في عمل المجلس اليوم. ونود الإعراب عن شكرنا الخاص للسيد نغونغي. فقبل بضعة أسابيع فقط، رآه أعضاء مجلس الأمن وهو يعمل. ولقد قام بتنفيذ قدر هائل من الأعمال الإيجابية، ويستحق أكبر الإشادة.

ويرحب الاتحاد الروسي بإقامة حكومة انتقالية للوحدة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد دخل البلد مرحلة جديدة وهامة جدا في عملية السلام التي بدأت باتفاق لوساكا لعام ١٩٩٩ واكتسبت طابعا شاملا في الاتفاقين المبرمين في صن سيتي وبريتوريا. ولقد التزمت الحكومة تجاه شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي بمسؤولية استعادة النظام الدستوري إلى البلد. ولن يكون عملها هذا سهلا. وأهم أمر هو ألا تسترشد جميع القوى السياسية التي أصبحت جزءا من الحكومة إلا بالمصالح الوطنية الشاملة التي تركز على الجهود التعاونية لانتشال البلد من دماره وخرابه وعزلته. وتحتم علينا ملايين الأرواح الكونغولية التي ضُحيّ بها في هذا الصراع أن نفعل ذلك.

ويجب على القيادة الجديدة للبلد أن تضع برنامج عمل محددا للفترة الانتقالية. ومن الأهداف ذات الأولوية الكبرى وضع جدول زمني للتحضير للانتخابات وإجرائها على مختلف المستويات، والإصلاح الكامل لمؤسسات الدولة، وإصلاح الجيش وقوات الأمن، وتحقيق السيطرة على الموارد الطبيعية، وإعادة تأهيل الاقتصاد والحياة الاجتماعية، واستعادة العلاقات الودية مع جميع الدول المجاورة.

ومسألة نزع السلاح، والتسريح وإعادة الاندماج مسألة منفصلة؛ وحلها بنجاح سيقرر مصير عملية السلام. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية مغمورة بالأسلحة، وفي ضوء تلك الحقيقة، ينبغي أن يكون هناك استعراض لبرامج نزع السلاح. ونحن لا يمكن أن نعتمد فحسب على التسليم الطوعي للأسلحة؛ وكما نرى، إن مشاركة الجيش الوطني في ذلك العمل ستقدم خدمة هائلة إلى المجتمع الكونغولي. وبطبيعة الحال، يجب أن ترصد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ذلك النشاط، ويجب القيام بذلك بمساعدة البلدان المانحة.

ووفد بلدي يوافق على الرأي - الذي أعرب عنه هنا بالفعل - بأن من المهم جدا ألا يضعف المجتمع الدولي والأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، دعمهما للبنى الانتقالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال هذه الفترة التاريخية التي يمر بها ذلك البلد. وهذا أمر تمليه قرارات مجلس الأمن وتوصيات بعثات المجلس العديدة إلى ذلك البلد وإلى المنطقة. ونحن نتحمل أيضا نصيبنا من المسؤولية عن ضمان نجاح عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وللحكومة الكونغولية كل الحق في أن تعتمد على مساعدتنا.

والآن، أود أن أقول بضع كلمات بشأن الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. إننا نشعر بالامتنان لحكومة فرنسا، ولدول أخرى في الاتحاد الأوروبي ولبلدان أخرى لا تزال تضطلع بالمهمة الخطيرة الخاصة بوقف المذبحة في بونيا. ونحن نفهم أن اشتراك القوة المتعددة الجنسيات - بالنظر إلى الشروط الصارمة لبقائها في جمهورية الكونغو الديمقراطية - تدبير طارئ. وعلاوة على ذلك، فإن القوة، في حد ذاتها، ليست في وضع يكفل الأمن والاستقرار لإيتوري في تلك الفترة الوجيزة من الوقت. والهدف الكبير هنا هو أن تكتمل في الوقت المناسب الاستعاضة عن القوة المتعددة الجنسيات بوجود معزز للأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى أن نمنع حدوث فراغ أمني، وإلى أن نكفل انتقالا سلسلا.

نحن نؤيد الملاحظات والتوصيات التي يتضمنها آخر تقرير للأمين العام بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2003/566) الرامية إلى تكييف ولاية البعثة مع الواقع الراهن في البلد. وسنكون مستعدين لاعتماد مشروع قرار بمهام جديدة لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في الكونغو.

هناك ملاحظة هامة أخرى: لقد ارتكبت جرائم مروعة ضد الإنسانية في بونيا، وفي إيتوري، وفي مناطق أخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومجلس الأمن لم ينسها. والمجرمون يجب أن يعاقبوا، وسيعاقبون. وهنا، تفتر همتنا.

أخيرا، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأطرح سؤالا على ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي سيتكلم خلال جلسة اليوم. إن محافل دولية، ووكالات حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية تبذل الآن جهودا محددة للقضاء على الإفلات من العقاب عن ارتكاب الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الإنساني الدولي - وهي الجرائم التي ترتكب ضد الشعب الكونغولي. فهل تنوي الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتخذ تدابير وطنية لمحاكمة أولئك المجرمين؟ إنني أطرح ذلك السؤال، لأننا طرحنا سؤالا مشابها، خلال بعثات مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا وغرب أفريقيا، على رؤساء دول أو حكومات وزعماء جماعات مسلحة. وقد أكدوا لنا أنهم لا شأن لهم بتلك الأعمال. وأنهم لم يشاركوا فيها، لكنهم لم يعربوا دائما عن استعدادهم لمحاكمة الذين ارتكبوا تلك الجرائم ومعاقبتهم. ولذلك أنتظر بشغف جواب السفير.

في الختام، نود أن نذكر أن السلام في الكونغو يعتمد، إلى حد كبير، على المناخ الإقليمي. ونجاح السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية يوفر فرصا جديدة للتعاون بين البلدان في تلك المنطقة من أفريقيا فيما يتعلق بتلك المشاكل الخطيرة مثل ضمان أمن الحدود الدولية. وهنا أيضا، يمكن للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة الضرورية. وإقامة حكومة انتقالية للكونغو من الشروط الأساسية المسبقة لعقد مؤتمر دولي معني بمنطقة البحيرات الكبرى. وأي حل للمشكلة يتصل بوقف إطلاق النار واختتام المرحلة الانتقالية في بوروندي يجب أن يتضمن البدء بتلك العملية الإقليمية. وصياغة الدول المعنية لإعلان بشأن علاقات حسن الجوار والتوقيع عليه يمكن أن يصبحا أساسا هاما لذلك المشروع الوطني.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد تلقينا إحاطات إعلامية مفيدة صباح هذا اليوم من فريق رفيع المستوى، وأود أن أشكرهم على ذلك. ومن دواعي السرور الكبير أن أرى الممثل السامي للاتحاد الأوروبي معنا، مرة أخرى، ليعطينا تحليلا عن الحالة على أرض الواقع على أساس زيارته الأخيرة. وأعتقد أن علينا

جميعا أن نتفق معه على ذلك التحليل؛ وأنا أتفق معه بالتأكيد.

لكني أريد بشكل خاص، في مقدمة بياني، أن أشكر السيد آموس نغونغي على العمل الذي قام به في جمهورية الكونغو الديمقراطية في فترة بالغة الصعوبة خلال العامين الماضيين أو أكثر. لقد مررنا بنفس التجربة في سيراليون، حيث شارك مجلس الأمن والجهاز التنفيذي للأمم المتحدة في تحويل بلد عن صراع مروع مثير للأسى العميق، من الناحية الإنسانية، و لم يكن الطريق أبدا سلسا أو سهلا. لكنه أشرف على ذلك التحول على أرض الواقع فريق من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يستحق، مرة أخرى، التحية بطريقة ينبغي لمجلس الأمن أن يعترف بها، وأعتقد أنه يعترف بها بالفعل صباح اليوم. ولذلك، فإني أشكركم، يا سيد آموس.

إن هذا الجهد الذي تبذله الأمم المتحدة منظم جيدا ويعتمد إلى حد كبير على عمل إدارة عمليات حفظ السلام وفريق المقر. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام، قبل أن يغادر القاعة، على ما قام به في هذا الصدد، وأن أقول إن هذا ينطبق على فريقه الكامل، وعليه شخصيا، والآن بوسعكم، سيدي، أن تغادروا القاعة.

إن التحليل الذي استمعنا إليه صباح اليوم، في اعتقادي، ركز بحق على التحرك في السياق السياسي. وأداء أربعة نواب للرئيس في حكومة التحالف الوطني الجديدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية اليمين الدستورية يمثل ما كنا نحاول تحقيقه بتنفيذ اتفاق لوساكا. والمملكة المتحدة تود أن تهنئ كل المشاركين فيه.

لكني أعتقد أساسا، أن التهاني يجب أن توجه إلى الشعب الكونغولي. والذين ذهبوا من بيننا في بعثات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى جيرانها، أدهشهم – في كل عام من الأعوام الأربعة التي كنا فيها هناك، وفي كل البلدات خارج كينشاسا والقرى التي زرناها – تطلع عيون الشعب الكونغولي إلى السلام وتطلع إلى الأمم المتحدة وإلى المجتمع الدولي. وأنا آمل أن يعوض المسؤولون في الحكومة الجديدة، إذا ما تحملوا مسؤولياتهم بإرادة سياسية، وبإخلاص وشرف، الشعب الكونغولي عن الوقت الذي كان عليهم أن ينتظروه لتحقيق السلام.

وأعتقد أن هذا شيء ينبغي أن يصدر عن هذه الجلسة، وذلك لأن أولئك الأفارقة البالغ عددهم ما يقرب من ٥٠ مليونا الذين عانوا معاناة كبيرة طوال السنوات القليلة الماضية لا يزالون يستحقون الحصول على مساعدتنا في الفترة القادمة. وبالطبع فإن إيتوري وبونيا جزء هام من ذلك. وقد أسهمت القوات المتعددة الجنسيات إسهاما كبيرا صوب تحسين الحالة الأمنية في بونيا. ومن دواعي فخري أن أكون من ضمن أعضاء الاتحاد الأوروبي في الإشادة بالاتحاد لما فعله، وأشيد إشادة خاصة بفرنسا على قيادتها لذلك.

ولكننا يجب ألا نسمح لهذا التدخل بمهمة تتعرض للخطر بعد ذلك بالسماح لفراغ أمني بعد رحيل القوة. ونحن بحاجة إلى النشر الكامل لقوة قوامها لواء معزز تابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكننا نحتاج إليها في الوقت الملائم ونحتاج إلى أن تملك القدرة على ضمان أن تكون الفجوة بين القوتين ضئيلة جدا وأن تبدو البعثة وهي تتمتع بأكبر قدر ممكن من القوة اعتبارا من اليوم الأول. ونحن جميعا نتفهم التهديدات التي تواجه القوة الحالية والقوة المستقبلية على حد سواء. ويتعين على مجلس الأمن نفسه أن يتولى المسؤولية عن كفالة ذلك، حتى وإن كانت الأمانة العامة هي التي ستنفذ المهمة. وآمل أن نضمن في الأيام القادمة حدوث ذلك.

لقد اختير اتحاد الوطنيين الكونغوليين بقيادة السيد لوبانغا القوة الطارئة المؤقتة المتعددة الجنسيات. وسيختبر هو وأتباعه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خاصة إذا اعتقدوا أنها قوة ضعيفة. ونحن نتطلع إلى مزيد من المناقشة مع إدارة عمليات حفظ السلام حول الطريقة التي يمكن بها تشكيل البعثة لردع التحدي الذي يشكله الاتحاد والتعامل معه. ويتصل ذلك بالسؤال الأعم الذي طرحه السيد غينو والسيد نغونغي، حول ما أسماه السيد جانماري غينو الحاجة إلى إنهاء ثقافة الحرب والإفلات من العقاب المتفشية، التي، مثلما ذكر السيد نغونغي، تحتاج إلى المزيد من العمل. ويتعين علينا أن نتأكد من تقديم الذين اقترفوا جرائم ضد الشعب الكونغولي إلى العدالة.

ولو لم يكن السفير كونوزين قد طرح هذا السؤال، لكنت طرحته بنفسي – سؤال مفتوح لأن الكونغو حكومة وشعبا بحاجة إلى دعمنا. هل يريدان البدء في عملية المصالحة التي تتطلب تحقيق العدالة للضحايا وبالتالي محاكمة مقترفي أسوأ الانتهاكات؟ أو، إذا كانا يريدان أن يعهدا بذلك إلى المجتمع الدولي، هل سنكون مستعدين لدعم المحكمة الجنائية الدولية أو أي آلية أخرى، للتأكد من أن المسؤولين، الذين نعرف أسماء بعضهم، سيفهمون من هذه الجلسة – إذا لم يكونوا قد فهموا ذلك من قبل – أنه سيتم التحري عما قاموا به وتقديمهم إلى المحاكمة بسبب الأعمال التي اقترفوها أثناء هذا الصراع وذلك إذا اتضح أنهم قد انتهكوا القانون الإنساني ومعايير حقوق الإنسان؟

ونحن نتطلع إلى أن نعتمد عما قريب مشروع قرار يزيد من الحد الأقصى لقوام البعثة. والإذن في إطار الفصل السابع مهم. وينبغي أن يساعد على ردع العنف، ولكن فقط إذا تم تجسيد ذلك بصورة موثوقة على أرض الواقع – ومن ذلك تتضح أهمية التخطيط العسكري المتسم بالدقة.

ونحن شأننا شأن ألمانيا وبلدان أخرى، نؤيد حظر توريد الأسلحة في مشروع القرار ونود أن ينشأ فريق للرصد لمساعدة المجلس على الإشراف على تنفيذه.

لقد ركزنا على الحالة الإنسانية. وأتفق مع السيد نغونغي على أن الظروف الآن مواتية بقدر أكبر للقيام بعمليات إغاثة كبيرة، ولكن من الضروري أن ينظمها المجتمع الدولي بدعم من الأمم المتحدة. وفوق ذلك، أتفق بقدر كبير مع الممثل السامي. ولقد خبرنا ذلك من قبل، ولكننا لم ننفذ على الإطلاق الفكرة القائلة بأن عقد مؤتمر إقليمي أمر ضروري جدا لتشكيل إطار عمل لإحداث إنعاش اقتصادي للمنطقة، وينبغي أن يتضمن هياكل لصون الاستقرار السياسي والأمني. ويحتاج ذلك إلى انسجام القيادات الإقليمية. ويؤسفني أنها حتى الآن، لم تتفق كلها على أن عقد مؤتمر سيكون شيئا جيدا. ونحن نعتقد الآن أن من شأنه أن يكون كذلك. وآمل أن تضع الأمم المتحدة ثقلها تأييدا لتلك الفكرة.

وأخيرا، استمعنا هذا الصباح إلى أن ما نحتاج إليه في الكونغو هو الحفاظ على الاهتمام الفعال. وينطبق ذلك بالتأكيد على المملكة المتحدة. ولكنني أعتقد أن مجلس الأمن بأسره يعتزم أن يواصل اهتمامه الفعال بهذا الأمر وينبغي أن ينسب إليه بعض الفضل لمثابرته في الإصرار على تنفيذ اتفاق لوساكا تنفيذا كاملا – وهو يجري تنفيذه حاليا من خلال العديد من القرارات وعن طريق بعثاتنا الأربع إلى المنطقة. وآمل أن نحافظ بالفعل في المستقبل على التركيز الذي أوليناه لهذه المنطقة من خلال نشاطنا.

السيد ماكييرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، يود وفدي أن يعرب عن شكره على الإحاطة الإعلامية المفيدة والتفصيلية التي قدمها السيد خافيير سولانا، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، وأيضا على المعلومات التي

قدمها وكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام، السيد جانماري غينو وعلى المعلومات الإضافية التي قدمها السيد نغونغي.

وأود أيضا أن أشكر الاتحاد الأوروبي، ولا سيما فرنسا، على مساهمته السخية في القوة المتعددة الجنسيات المنشورة في بونيا وأن أنوه بإخلاص وأداء كتيبة أورغواي تحت ظروف صعبة جدا.

وخلال العام الماضي، باستثناء الجزء الشمالي الشرقي من البلد، شهدنا تقدما كبيرا، لا سيما انسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية والاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه بين الفصائل المتنازعة المتعددة، مما مكن من التوصل إلى اتفاق شامل بشأن العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسرنا أن نلاحظ إصدار الدستور الانتقالي لجمهورية الكونغو الديمقراطية والتشكيل الذي تم مؤخرا لحكومة الوحدة الوطنية، التي تجمع بين ممثلين عن جميع القطاعات والفصائل التي كانت في صراع مفتوح حتى وقت قريب. وذلك تطور رائع.

وقد تم اتخاذ الخطوات الأولى، وهي الأصعب دائما. ولكن ينبغي ألا نقلل من شأن الصعوبات الهائلة التي لا تزال ماثلة أمام جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويتحتم الآن على الحكومة أن تتابع تحقيق أهدافها المتمثلة في إعادة إحلال الأمن والسيادة في جميع أنحاء البلد و إصلاح القوات المسلحة والشرطة والقضاء. وفي هذه العملية الصعبة، يجب أن تستطيع جمهورية الكونغو الديمقراطية التعويل على دعم المجتمع الدولي، ولا سيما دعم بلدان المنطقة، وخاصة البلدان المجاورة.

وعلى الرغم من تلك التطورات، فإن الحالة في مقاطعتي كيفو وإيتوري لا تزال تتميز بالمعاناة والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تقترفها مختلف فصائل الثوار. ويدين بلدي على نحو قاطع أعمال العنف والاغتيالات والجرائم الأخرى التي يتم اقترافها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما تلك الموجهة ضد الشرطة المدنية. ويجب ألا تمر هذه الأعمال من دون عقاب، ويجب في نهاية المطاف أن تتم مساءلة مقترفيها. وأؤيد ما ذكره مؤخرا ممثل الاتحاد الروسي والسفير غرينستوك ممثل المملكة المتحدة في ذلك الصدد. وهذا تحد للمجتمع الدولي بأسره، ولكن على وجه الخصوص للشعب الكونغولي وبالأخص للحكومة الانتقالية.

وفي الوقت نفسه، نود أن نكرر الإعراب عن قلقنا بشأن الحالة الإنسانية في بونيا والمناطق المحيطة بها. ونناشد الأطراف المشتركة أن تسمح لجميع الوكالات الإنسانية وللعاملين في المجال الإنساني بالوصول الكامل والحر، ولا سيما في بونيا وإيتوري.

ولا يفوتني أن أبدي تعليقاً شخصياً رغم علمي بعدم ملاءمته. ذلك أننا رأينا ما أدهشنا عندما كنا في بونيا مع بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا الوسطى. فما يخطر ببالنا دائماً حين نتكلم عن بونيا هو الجنود الأطفال، والسكان المذعورون، والفظائع التي ترتكب، بينما يقل عن ذلك ما يقال عن شجاعة بعض الناس في بونيا.

وأرى من الحق أن نعرب عن تقديرنا لبيترونيل فاويكا ، وهي أم لخمسة ورئيسة للجمعية المؤقتة الخاصة. وينبغي أن نشيد بشجاعتها وتفانيها تحت ظروف بالغة الشدة.

ولعلي أختتم بقولي إن من الأهمية بمكان الانتهاء على وجه السرعة من وضع مشروع القرار الذي يأذن بولاية جديدة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك لينيط بها ولاية قوية في إطار الفصل

السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذي لا غنى عنه لحماية السكان المدنيين والأفراد العسكريين المعرضين للخطر والتهديد.

ولا بد لمجلس الأمن في معظم المناطق المتضررة من أن يكفل عملها بمثابة جسر مع القوة المتعددة الجنسيات الموجودة الآن في بونيا. وسينضم وفدي إلى مؤيدي هذا القرار. وسنؤيد فكرة إدراج حظر على الأسلحة، ونشدد على ضرورة عقد مؤتمر إقليمي ليس من شأنه أن يتيح فقط لمّ شتات ما يجري عمله في الكونغو، بل جميع الأعمال الجارية في المنطقة، ووضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذا الجزء من أفريقيا.

ولا يسعني أن أختتم بدون الإعراب عن تقدير خاص للممثل الخاص السابق للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد نامانغا نغونغي، وذلك لإسهامه القيم والمتفاني في عملية السلام. ولعلي بالنيابة عن وفد لم ينضم إلى المجلس إلا مؤخراً أشكره على ما أبداه نحو البعض منا من معاني الود والصبر في بعض الأحيان. وأرجو أن يحالفه كل التوفيق في حياته على الصعيدين الشخصي والمهني في المستقبل.

وأخيراً، أود أن أعرب عن الترحيب بتعيين السيد سوينغ خلفاً له، ونرجو له كل نجاح في عمله.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكاميرون.

السيد بيلينغا – إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن تقديرنا للأمين العام لحضوره بداية هذه الجلسة المكرسة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي حضوره شهادة مطمئنة للشعب الكونغولي الذي يتابع مناقشاتنا بالتزامه الشخصي، وبالتزام الأمم المتحدة بإقرار السلام والاستقرار في ربوع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أرحب بيننا اليوم كمن سبقني من المتكلمين بالسيد خافير سولانا، الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي، والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة. وقد مكننا بيانه التفصيلي المفيد من التوصل إلى مزيد من الاستنتاجات استناداً إلى الزيارة التي قام بها مؤخراً إلى منطقة البحيرات الكبرى، وهي استنتاجات يمكن أن تشكل مبادئ توجيهية وعلامات على الطريق بالنسبة لأعمال المجلس في المستقبل.

كما أود أن أشكر السيد جان-ماري غينو والسيد إيموس نامانغا نغونغي على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن التطورات الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا شك في أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل تحدياً لنا جميعاً، تحدياً للمجتمع الدولي، ولأفريقيا، وللكونغوليين أنفسهم. فالشعب الكونغولي ينشد السلام والتنمية والإفادة بموارده الطبيعية الهائلة. ولكن من دواعي الأسف أن تاريخ الكونغو منذ الاستقلال تميز بحالات وأزمات ما برحت تقوض هذا الأمل العميق على الدوام.

وعليه فإن على جميع الجهات الفاعلة الرئيسية على الساحة السياسية في هذا البلد الاضطلاع بالمهمة الملحة المتمثلة في أن يحققوا الآمال التي يعقدها عليهم مواطنوهم المتورطون في دوامة العنف، الغارقون في التخاذل، الواقعون بين براثن فقر لا يوصف، وأن يكونوا أهلاً لهذه الآمال.

ويتحتم الآن عليهم أن يختاروا طرق الحوار والتشاور بدلاً من لغة السلاح التي ثبتت بالفعل أوجه قصورها.

ومن هذا المنطلق، يعرب وفدي عن ترحيبه بالتطورات السياسية الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي صارت ممكنة بالتوقيع في بريتوريا على الاتفاق العالمي

والشامل بشأن المرحلة الانتقالية في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر، ثم في صن سيتي على الوثيقة الختامية للمفاوضات السياسية فيما بين الأطراف الكونغولية في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وقد أذن توقيع مختلف الأطراف في الصراع على هاتين الوثيقتين بمقدم عصر جديد للشعب الكونغولي، عصر يؤدي به إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة القائمة على السلام والاستقرار.

ووصولاً إلى هذه الغاية، فمن العلامات البارزة على الطريق إلى تحقيق هذه الأهداف ولا شك إصدار الدستور الانتقالي في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وتوقيع الأطراف الكونغولية على المذكرة المتعلقة بالجيش والأمن في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وإقامة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٣.

ونحن نرحب بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة بأداء نواب الرئيس الأربعة: يروديا أبدولاي ندومباسي، وجان - بيير بيمبا، وآرثر زاهيدي نغوما وأزاريوس روبيروا اليمين الرسمية يوم أمس الموافق ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣ في كينشاسا.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقدير يستحقه إيموس نغونغي نامانغا الذي أتى بالتفاني والحنكة والالتزام الشخصي إلى قضية السلام في هذا البلد الشقيق مقدماً بذلك إسهاماً كبيراً في حلول هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وننوه مع الارتياح الخاص بأداء نواب الرئيس الأربعة اليمين الرسمية بحضور الرئيس في كينشاسا، بين تهليل الشعب الكونغولي، الذي شعر بالرضا والاطمئنان لهذا التطور.

وفي عدم أداء بعض أعضاء الحكومة اليمين الرسمية بعد دليل على التقلب وعدم الثقة اللذين ما يزالان من سمات المناخ السياسي في الكونغو.

وقد حدثنا السيد سولانا بالفعل عن حالة الغموض التي تحرص بعض الأفرقة عامدة على الإبقاء عليها. ولدينا اقتناع بأن هذه آخر مظاهر تلك الحالة وأنها ليست سوى حادث فردي، لأننا ندرك وطنية أشقائنا الكونغوليين. ونعلم أن الأحزاب المشتركة في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية تدرك بوضوح الأهمية التاريخية للعملية التي تشترك فيها.

أما المجتمع الدولي فهو من جانبه يقوم برصد يقظ للأطراف الكونغولية، بينما يقدم دعمه الكامل لهذه العملية.

وفي ذلك الصدد، تود الكاميرون الإشادة بالاتحاد الأوروبي، ولا سيما فرنسا، على نوعية وفعالية الجهود التي بذلاها في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأسابيع الأخيرة.

فقد أتاحت عملية أرتيميس التي أذن بها القرار ١٤٨٤ (٢٠٠٣) الفرصة أمام بونيا ومنطقة إيتوري للخروج من كابوسهما بحيث تصبحان مجددا مكانين يمكن العيش فيهما. وتشهد على ذلك عودة عدد كبير من اللاجئين الذين كانوا قد فروا من مناطق القتال، حيث بلغ عددهم حتى اليوم ٨ آلاف عائد.

ويشكل نشر قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات مثالا ساطعا على ما يمكن بل وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم به للمساعدة على احتواء صراع ما الصراعات وللحد من عواقبه الإنسانية ومن أي نوع آخر من أنواع انتهاكات حقوق الإنسان. ومن الأهمية الآن أن تجري عملية تعديل القوة، التي حُدد تاريخها في ١ أيلول/سبتمبر، بعناية وانتظام يتيحان الحفاظ على أوجه التقدم التي أحرزتها عملية أرتيميس في المجال الأمني. وفي ذلك الصدد، يشكل وصول العناصر البنغلاديشية الأولى من فوج إيتوري في مطلع هذا

الأسبوع علامة إيجابية تحدونا إلى الأمل في أنه لن يكون ثمة فراغ أمني في إيتوري.

وعلى نحو ما سبق للسيد سولانا أن أكد عليه، يجب أن تتمتع القوة التي ستتسلم مهام عملية أرتيميس بولاية قوية تتيح لها العمل بأقصى درجة ممكنة من الفعالية في حالات الطوارئ الميدانية. فضلا عن ذلك، من شأن ولاية من هذا النوع أن تنطوي في حد ذاتها على ميزة الردع. وقد طرح الأمين العام هذا الخيار على أعضاء المجلس، وأيده بلدي على الفور ولسبب وجيه. فالكاميرون طالما نادت بإنشاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار الفصل السابع من الميثاق. ونحن نرحب بتوصل المجلس أخيرا إلى توافق في الآراء بهذا الشأن، إذ أن ذلك سيتيح للبعثة أن تؤدي بفعالية الدور الذي ينتظره منها الشعب الكونغولي.

وسوف يتيح نشر البعثة في ظل ولاية معززة، في جملة أمور، تتناول عملية السلام في إيتوري ومقاطعتي كيفو وكينشاسا بفعالية. ففي إيتوري بوجه خاص، ثمة حاجة ملحة إلى دعم الإدارة الانتقالية التي تواجه صعوبات في تدعيم سلطتها. وسوف تكون البعثة قادرة على دعم هذه السلطة، ولا سيما بتعزيز قدرات الشرطة فيها. أما في منطقتي كيفو الشمالية والجنوبية، فسوف يتعين على بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية رصد ومساعدة بعثة التحقق المشتركة التي أُنشئت في أعقاب اتفاق التعهد بوقف القتال الذي أُبرم في بوجومبورا بتاريخ ١٩ حزيران/يونيه بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني - حركة التحرير والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، وفي أعقاب الاجتماع الذي عقد بين تلك الأطراف في بيني بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه.

ويظهر أن ثمة توافقا في الآراء يبرز هو الآخر في ما يتعلق بفرض حظر على الأسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسوف يطلب أيضا من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذ ذلك التدبير.

وينبغي التسليم بأن الجهود التي بذلها الشعب الكونغولي والمجتمع الدولي للتوصل إلى توافق سياسي في الآراء ولإعادة الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لن تؤتي ثمارها إلا في حال تعهدت الدول المجاورة تعهدا فعالا لا لبس فيه بتحقيق السلام في ذلك البلد، وكذلك في منطقة البحيرات الكبرى بوجه عام. أما في ما يتعلق بالسلوك المتوقع من تلك الدول، فالأمر يعني أفريقيا برمتها. ومن هذا المنطلق، نحث تلك الدول على إظهار احترام كامل لمبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ونهيب بها أيضا أن تمارس نفوذها لدى الحركات الكونغولية القريبة منها بحيث تواصل هذه الأخيرة مشاركتها الإيجابية في العملية الانتقالية التي انطلقت الآن.

وفي بلاغ مشترك وقَّعه الأمين العام حينذاك في عام ١٩٩٦، دعا رئيس الكاميرون بول بيا إلى عقد مؤتمر بشأن منطقة البحيرات الكبرى بهدف إيجاد حل للأزمة التي كانت آنذاك في طور النشوء. ونحن ما زلنا مؤمنين بأن من شأن عقد مؤتمر من هذا القبيل أن يسهم إسهاما كبيرا في تحسين العلاقات بين تلك الدول وأن يتيح إرساء مناخ يفضي إلى التجارة والرخاء على أساس من الثقة والتضامن.

أما التنمية فتكمن بعد مرحلة السلام. وقد قاد الاتحاد الأوروبي مسيرة الجهود المبذولة في هذا الميدان الإنمائي عن طريق توفير المساعدة المالية للسلطات الانتقالية الجديدة في إطار برنامج لإعادة إنعاش جمهورية الكونغو الديمقراطية. إضافة إلى ذلك، تندرج مبادرة الأمم المتحدة في إيتوري

الهادفة إلى تنسيق أنشطة وكالاقما وشركائها في ميدان المساعدة الإنسانية في إطار النمط نفسه. وسوف يتيح ذلك لجميع المانحين الذين يُحتمل أن يشاركوا بأنشطة في المنطقة تطوير مساعدقم عن طريق إدارة إيتوري. وإننا نشجع هذه الإسهامات بشدة، ونناشد مجتمع المانحين تزويد السلطات الجديدة في كينشاسا بمزيد من الدعم لجهود الانتعاش الاقتصادي التي تبذلها.

ولا داعي لأن نؤكد على أنه بغية مساعدة الشعب الكونغولي في الاستفادة من عملية السلام وتحقيق المصالحة الوطنية لا بد للمجتمع الدولي أن يساعد بعزم هذا الشعب في سياق المهمة العاجلة والشاقة المتمثلة في إعادة بناء البلد. هذا هو السبب الذي يحدو بالكاميرون إلى أن اقتراح إدراج مسائل التنمية بحزم في ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستحداث وظيفة مساعد للممثل الخاص يكون مسؤولا عن المسائل في سياق البعثة. وجدير بالذكر أن هذه الوظيفة قائمة في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وقد وصل الاهتمام بإدماج المسائل الاقتصادية في بعثات الأمم المتحدة إلى حد أن بعثة مجلس الأمن التي عادت مؤخرا من غرب أفريقيا اقترحت إنشاء وظيفة مساعد للممثل الخاص في ليبريا يكون مسؤولا عن الشؤون الاقتصادية. وتعتقد الكاميرون أن المسألة لا تقتصر على مجرد إنشاء وظيفة جديدة، بل تتعداها إلى إشراك بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الجهود اللازمة لموائمة الاستراتيجيات الإنمائية وتنسيقها. ونظرا للدور المحوري الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على حد مفهومنا في هذا الصدد، يمكن للممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنسق منظومة الأمم المتحدة أن يشغل أيضا وظيفة مساعد الممثل الخاص للأمين العام المسؤول عن الشؤون الإنمائية.

وأود في الختام أن أذكِّر بالاستنتاجات التي خلصت إليها الجلسة الوطنية التي عقدناها الأسبوع الفائت بشأن احترام حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود مجددا أن أشدد على ضرورة تحسين احترام حقوق الإنسان في هذا البلد الشقيق ما دامت المرحلة الانتقالية تسير في طريقها الصريح. وإننا لا نجد ما يكفي من عبارات التنديد بالانتهاكات الجماعية التي طالت حقوق الإنسان خلال مرحلة الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في إيتوري. وينبغي لكل من السلطات الانتقالية والمجتمع الدولي إيلاء عناية خاصة بمسألة الجنود الأطفال توصلا إلى اتخاذ قرارات لإنهاء هذه الممارسة. وبتعبير أعم، يجب أن نقف في وجه ظاهرة الإفلات من العقاب.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر وكيل الأمين العام غينو والممثل السابق الخاص للأمين العام نغونغي على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما على التوالي.

لقد عقد مجلس الأمن جلستين علنيتين في هذا الشهر بشأن مسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا دليل واضح على أن مجلس الأمن والأطراف المعنية تولي أهمية كبيرة لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر السيد نغونغي على الجهود التي بذلها خلال العامين الماضيين في رئاسة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لدفع عملية السلام في ذلك البلد إلى الأمام.

في حزيران/يونيه شاركت في بعثة المجلس إلى وسط أفريقيا وكنت شاهدا على الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية فضلا عن شهادتي على الفقر في إيتوري وبونيا. ونتيجة لذلك، فإنني أتفهم بصورة أفضل الظروف العسيرة

التي ما فتئ يعمل السيد نغونغي في ظلها والإسهامات التي قدمها إلى عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كذلك أود أن أعرب عن تهانئي للسيد نغونغي لأنه، بينما كان يغادر، شكلت الحكومة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعتقد أن هذا يمثل أفضل تتويج للعامين اللذين قضاهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنني أتمنى له كل النجاح في مسؤوليته الجديدة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لقوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات التي يقودها الاتحاد الأوروبي على جهودها لتحقيق استقرار الحالة في بونيا.

إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما فتئت مصدر قلق مستمر للصين. ويسرنا أن نلاحظ أنه في الأشهر العديدة الماضية أُحرز تقدم كبير في عملية السلام في ذلك البلد. ففي أوائل نيسان/أبريل، توصلت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأطراف المعنية إلى اتفاق بشأن الترتيبات الانتقالية. وقد أدى الرئيس كابيلا في وقت لاحق اليمين بوصفه رئيسا للحكومة الانتقالية. وفي ٣٠ حزيران/يونيه شكلت الحكومة الانتقالية رسميا، وأدى اليمين أمس نواب الرئيس الأربعة.

وتقف كل هذه الأحداث شاهدا على حقيقة أن مختلف الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتحرك بالتدريج على طريق المصالحة السياسية والسلام والوحدة الوطنية. ولقد ظللنا دوما نؤمن بأن التسوية الأساسية لمسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية تنطلق من جهود الشعب الكونغولي نفسه. ونأمل أملا صادقا أن تمضي مختلف الأطراف في ذلك البلد قدما على أساس المصالح الطويلة الأجل والأساسية للشعب وأن تسعى إلى إيجاد أرضية مشتركة بينما تترك جانبا خلافاتها وتعمل معا بروح من المصالحة الوطنية والتفاهم المتبادل. ونأمل أن نقوم بتنفيذ الاتفاقات بحسن نية لكي تعزز عملية السلام.

إن لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية أراض شاسعة وثروة من الموارد الطبيعية. ونأمل بصدق أن تضع مختلف الأطراف في ذلك البلد خلافاتها جانبا وأن تعمل معا، بطريقة متوائمة ومتعاونة، لكي توصل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى عهد جديد من السلام والاستقرار والرفاه والتنمية.

إن عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمر بمرحلة حاسمة. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يزيد مساهماته السياسية والاقتصادية والمالية للبلد حتى تتمكن الحكومة الانتقالية من تلقي الدعم الضروري.

وتؤيد الصين الفكرة بأنه، نتيجة للتطورات الأخيرة، ينبغي تعديل ولاية وقوام بعثة المنظمة. ونؤيد اعتماد المجلس لمشروع قرار بشأن هذه المسألة في وقت مبكر. ويحدونا الأمل في أن تقدم بعثة المنظمة الموسعة والمعدلة إسهامات إيجابية لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي مؤتمر القمة الثاني للاتحاد الأفريقي الذي اختتم أعماله مؤخرا، توصلت الدول الأفريقية إلى توافق واسع في الآراء بشأن تكامل الاتحاد الأفريقي ومنع الصراعات الإقليمية في أفريقيا وتسويتها. كما أنها وضعت تدابير عملية كثيرة. وهذه التدابير ستساعد على تهيئة بيئة خارجية سليمة لتسوية الصراعات في أفريقيا، بما في ذلك الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إننا مقتنعون بأنه، مع توفير الدعم القوي من المجتمع الدولي والجهود المشتركة من البلدان والشعوب الأفريقية، ستتم تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أفريقيا على وجه العموم بالكامل وفي تاريخ مبكر. إن الحكومة الصينية عملت دوما على تعزيز عملية السلام في

جمهورية الكونغو الديمقراطية، فلقد أسهمنا بمراقبين عسكريين ومهندسين عسكريين وأفرقة طبية في بعثة المنظمة، كما أننا شاركنا أيضا في اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أؤكد من جديد هنا، أن الصين ستعمل، كما هو الحال دوما، مع جميع الأطراف المعنية على الاضطلاع بدور بناء في التسوية السياسية لمسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، نشكركم على عقد هذه الجلسة لمناقشة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما يسرنا أن نعرب للسيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام، عن امتناننا على إحاطته الإعلامية التي قدم فيها معلومات هامة عن آخر التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتقدم إلى السيد آموس نامانغا نغونغي، ممثل الأمين العام السابق في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بفائق التقدير على كل الجهود التي بذلها طيلة ما يزيد على عامين بغية إحلال الأمن والسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشارك في ما أعربتم عنه باسمنا جميعا، سيدي الرئيس، للسيد نغونغي من تقدير واحترام على النجاحات التي حققها.

ويسرنا أن نرحب ترحيبا خاصا بوجود السيد خافيير سولانا، الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي. ونعرب للاتحاد الأوروبي وله شخصيا عن تقديرنا للجهود المبذولة لتحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي مناطق هامة أخرى من العالم.

لم يكن هنالك فاصل زمني بعيد بين زيارتي بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا وزيارة السيد سولانا إلى تلك المنطقة. وتعكس الاستنتاجات التي توصلت إليها البعثة وتلك التي قدمها السيد سولانا في بيانه أمامنا تطابقا في الآراء والأفكار المتعلقة بتحقيق تسوية نهائية للوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولقد شكل تدخل القوة الأوروبية لوضع حد لأعمال القتل في بونيا مرحلة جديدة في تعزيز العملية السلمية الكونغولية وتستحق هذه القوة كل التقدير وخاصة للدور الذي قامت به فرنسا في هذا المجال.

كما لا ننسى الجهود التي بذلتها بعثة المنظمة وقوة أوروغواي بشكل خاص في تحمل مسؤوليات كبرى أثناء أوقات عصيبة ودقيقة. ونتمنى لقوة بنغلاديش التي بدأت طلائعها بالوصول إلى إيتوري كل النجاح في أداء المهام الملقاة على عاتقها.

إن سورية توافق على مقترحات الأمين العام لتعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتؤيد مشروع القرار الذي ناقشه أعضاء مجلس الأمن، وتتطلع إلى اعتماده في أقرب فرصة ممكنة لكي تتمكن البعثة المعززة من الاضطلاع بمهامها، وعدم السماح للعملية السلمية بالتراجع، ووضع حد لكل الجهات والفصائل التي تعبث بحياة الأبرياء وتستثمر الأطفال للقيام بأعمال قتالية يرفضها القانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان. وكما أكد أعضاء المجلس الآخرون، فإننا نؤكد على عدم السماح لمرتكبي المجازر ومنتهكي حقوق الإنسان بالإفلات من العدالة.

ويرحب وفد سورية بإعلان تشكيل حكومة وطنية انتقالية لقيادة البلاد نحو انتخابات ديمقراطية تنهي الصراع إلى غير رجعة، وتضع البلاد على طريق السلام والأمن والتنمية لشعب الكونغو الذي عانى طويلا. ونأمل أن تبدأ لجنة مراقبة حقوق الإنسان ولجنة المصالحة عملهما في أسرع وقت ممكن لتوحيد موقف جميع الكونغوليين للحفاظ على بلدهم.

وكما أكد المجلس في قرارات كثيرة سابقة، فإن سورية تؤكد على الدور الإيجابي والحاسم الذي يمكن أن تقوم به الدول المجاورة للكونغو في دعم العملية السلمية وإنجاحها.

لقد قدم لنا السيد سولانا في بيانه الذي ألقاه باسم الاتحاد الأوروبي جملة من الآراء والتصورات التي تضمن طي صفحة الحرب والمجازر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أوضح عدداً من الالتزامات التي سيقوم بها الاتحاد الأوروبي لتعزيز المصالحة الوطنية ودعم تنمية الكونغو. وترحب سورية بهذه الخطوات التي يقوم بها، وسيقوم بها، الاتحاد الأوروبي. ونعرب عن شكرنا للاتحاد على اهتمامه ومتابعته الحثيثة للحالة في الكونغو.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمر بمرحلة تاريخية تتمثل في الانتقال من العنف والاقتتال إلى الأمن والسلام؛ من الدمار والفوضى إلى البناء والعدل واحترام حقوق الإنسان. ونحن على ثقة من أن يسير المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن مع شعب الكونغو الديمقراطية نصف الميل الأخير الذي سيقوده إلى غَدِهِ المشرق.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الهامة للغاية بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن ممتنون للسيد جان- ماري غينو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا. وشأني شأن الآخرين، أود أن أشكر السيد نغونغي على حضوره معنا هنا، وعلى إحاطته الإعلامية. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العميق للدور الذي اضطلع به مؤخرا بوصفه الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونتمنى له كل التوفيق في المستقبل. ونرحب أيضا بتعيين السيد وليم سوينغ كممثل خاص جديد للأمين العام. ويسعدنا أن نرحب بالسيد خافيير سولانا في هذه القاعة. ونشكره على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا عن زيارته للمنطقة مؤخراً. ونرحب بالتزام الاتحاد الأوروبي بإعادة تأهيل وإعادة بناء جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد كان الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية طويلا ودمويا. وأسفر هذا الصراع عن مقتل ما يقدر بـ ٣ ملايين شخص. وأصبح الملايين دون مأوى ومن المعدمين. ووُصِفَ ذلك الصراع، بحق، بأنه أكبر مأساة في عصرنا. فالأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أزمة مركبة ويضاعف من تعقدها وجود خطط سياسية داخلية وخارجية متضاربة فضلا عن التنافس والكراهية بين الأعراق والاستغلال المفرط غير المشروع للموارد الطبيعية الغنية في ذلك البلد ذو المساحة الكبيرة والموقع الاستراتيجي. ولئن لم تتمخض الحرب عن أي منتصر محدد، فمن الجلي أن الملايين من المدنيين الأبرياء في الكونغو باتوا ضحايا لها. فهؤلاء هم الذين عانوا، وما زالوا يعانون، مادام الصراع مستمراً.

وفي هذا الشهر، شهدنا أول بادرة أمل من خلال تنصيب حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. ونأمل أن يكون هذا تتويجا لعملية مفاوضات طويلة وشاقة. بلى، إنها خطوة جريئة اتخذها كل من آثروا المشاركة فيها، ونأمل أن يشارك فيها الجميع.

وباكستان يحدوها الأمل في أن يفتح تشكيل هذه الحكومة الباب ليس لإصلاح سياسي حقيقي في البلاد فحسب، بل ولوضع حد للصراع والقتال اللذين يعصفان بالأجزاء الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأضحى من مسؤولية أولئك الذين وافقوا على اقتسام السلطة الآن أن

يبذلوا قصارى جهدهم لوضع حد للقتال وحسم القضايا الكامنة خلف الصراع سلميا.

وفضلا عن إحلال السلام على المستوى الوطني، ثمة حاجة إلى دعم السلام على المستوى المحلي، وخاصة من خلال لجنة إقرار السلام في إيتوري، ودعم عملية نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإعادة توطينهم أو إعادهم، عند الاقتضاء، إلى مقاطعتي شمال وجنوب كيفو. ومن الضروري دعم مبادرات السلام تلك من خلال توفير الأمن المناسب. ووجود قوة حفظ سلام قوية أمر ضروري لتهيئة الحيز السياسي لتوطيد أركان العملية السياسية لتصبح قادرة على البقاء. ونرحب بنشر قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات بقيادة فرنسية في بونيا. وينبغي استبدال ذلك الترتيب المؤقت بقوة أكثر استدامة، وفي الوقت المناسب. ووفد بلادي يؤيد زيادة عدد أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ١٠٨٠٠ جندي كحد أقصى، وسريان الفصل السابع على إيتوري، وعلى منطقة كيفو إذا اقتضى الأمر، كما نؤيد تواجد قوة بحجم الفرقة في إيتوري، بولاية واضحة وواقعية وقوية. ونؤيد مشروع القرار بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي توشك عملية صياغته على الانتهاء، والذي يتضمن كل تلك العناصر.

إن توسيع تواجد البعثة ينبغي أن يقترن برسالة قوية إلى الفصائل المتناحرة وإلى من يعضدونها بعدم التسامح بعد الآن مع الأعمال القتالية التي تقوض عملية السلام. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفد بلادي فرض حظر على الأسلحة يشمل كل الأطراف المتحاربة. وفي قيامنا بذلك، فإننا نحث المجلس على أن يجعل هذا الحظر ذو مصداقية وفعالية ويمكن تنفيذه. وإن لم نفعل ذلك، فإن عدم القدرة على تنفيذ الحظر على الأسلحة سيقوض مصداقية المجلس في المستقبل. ولذلك، فإننا نحتاج إلى وضع آلية مناسبة لمراقبة وتنفيذ هذا الحظر.

وبغية جعل الحظر على الأسلحة أكثر فعالية، لابد للمجلس أن ينظر في السبل والوسائل الكفيلة بتعقب الاستغلال غير المشروع للموارد وصولا إلى مصادر الأموال وإلى النقاط التي تتحَوَّل عندها تلك الموارد والأموال إلى أسلحة. فتلك هي النقاط التي يجب تصميم الحظر عندها ليكون أكثر فعالية. ووفد باكستان سيعود إلى هذه النقطة في المستقبل القريب.

وبغية إحلال سلام دائم، يجب أن تدعم البلدان في المنطقة عملية السلام وأن تحجم عن الإسهام بأي شكل من الأشكال في استمرار الأعمال القتالية. وتؤيد باكستان تأييدا كاملا عقد مؤتمر إقليمي لتعزيز السلام والأمن والتنمية. ونؤيد أيضا الدعوة إلى إبرام اتفاقات بشأن علاقات حسن الجوار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ومختلف جاراتها. ومن نافلة القول إن السلام في المنطقة يعزز السلام في ذلك البلد إلى حد كبير. وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية عن طريق جملة أمور، منها المساعدة الدولية، من شأنه أن يساعد في إرساء السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية أيضا أمر أساسي للسلم المستدام هناك وفي المنطقة.

أخيرا، فإن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية جزء لا يتجزأ من الصراع، وليس جزءا فرعيا أو ثانويا منه. فالمحنة الإنسانية لعامة الناس في مناطق القتال من جمهورية الكونغو الديمقراطية تفطر القلوب حقا. ولقد عانوا من قبل. إن معاناتهم هذه وصمة عار لضمير الإنسانية المشترك. وتذكرنا هذه الجرائم بالتعليق البليغ لجوزيف كونراد في روايته الرائعة قلب الظلام التي وقعت أحداثها في

الكونغو قبل ١٠٠ عام. فلقد كتب يقول إن ”الاعتقاد بأن مصدر الشر خارق للطبيعة لا لزوم له، فالرجال وحدهم قادرون تماما على كل أذى“.

إن ثقافة الإفلات من العقاب، التي سادت في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى الآن، لابد أن تنتهي. ولا يمكن أن يكون هناك سلام حقيقي بلا عدالة. فيجب المعاقبة على الجرائم المرتكبة. وينبغي فعل ذلك سواء من خلال الآليات القائمة أو من خلال آليات تنشأ خصيصا، كما الحال في رواندا. ولا تزال باكستان مستعدة – بوصفها عضوا في مجلس الأمن وبوصفها مساهما رئيسيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام – لدعم جميع الجهود الممكنة من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لاستعادة السلم والعدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد خافيير سولانا، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، على طاولة المجلس. وبوصف بلغاريا بلدا منتسبا للاتحاد الأوروبي فإنها تؤيد بيانه تماما. وفي ملاحظة ذات طابع شخصي أكبر، أود أن أقول إنه يسرني اليوم حتى أكثر من المعتاد أن أؤيد البيان المشترك للاتحاد الأوروبي، لأن إرسال قوة متعددة الجنسيات، ضمن أمور أخرى، إلى بونيا هو أحد أكثر إجراءات الاتحاد الأوروبي جسارة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية التي تتعدى حدود القارة الأوروبية.

لقد لاحظت في تعليقات السيد سولانا افتخارا حقيقيا؛ وأعتقد أنه مبرر تماما. ومن الواضح أن هذا الإجراء تم، قبل كل شيء، بفضل القرار البالغ الجرأة للسلطات الفرنسية. ولا بد أن أشكر فرنسا على ما فعلته في بونيا. إنني شاركت في بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى بونيا، ويجب القول إن ما أنجزه الجنرال تونييه، والضباط العاملون معه، وجنوده وممثلو البلدان الأخرى المشاركة في القوة – وهناك أيضا بلدان غير أوروبية – لا يستحق الترحيب فحسب، بل تسليط الضوء عليه أيضا، حيث أن هذا قرار ينسجم تماما مع الرأي الأوروبي والعالمي فيما يتعلق بالأهوال غير المحتملة التي وقعت في ايتوري. وأعتقد أن هذا مثال جيد على جوانب العولمة التي أحيانا تكون ايجابية، لأن الرأي العام يمكن أن يأخذ زمام المبادرة ويؤثر في صانعي القرار بسرعة كبيرة، كما هو الحال هنا. وأعتقد أن القرار بشأن بونيا جعل أيضا من الممكن لعملية السلام في الكونغو أن تحرز تقدما كبيرا.

إذا كنا اليوم نحتفل بإقامة حكومة وطنية انتقالية في كينشاسا، فهذا لأن المجتمع الدولي – خاصة من خلال إرسال الوحدة إلى بونيا – قد أوضح، أولا للكونغوليين أنفسهم وأيضا لبلدان المنطقة، أن التزامه بالكونغو طويل الأجل وقوي جدا. وأعتقد أن مجلس الأمن يقوم بدوره هنا تماما وينبغي أن يستمر في ذلك مستقبلا.

ومن ذلك المنظور، فإن مشروع القرار الذي وضعه مجلس الأمن لولاية معززة وموسعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو تطور ايجابي وهام جدا تؤيده بلغاريا. ونأمل أن يُعتمد مشروع القرار بأسرع وقت ممكن. وبصفة خاصة، نرحب بحقيقة أنه ينص على فرض حظر على الأسلحة في الجزء الشرقي من الكونغو. ونعتقد أيضا أنه ينبغي في نهاية المطاف إنشاء آلية رصد وفرض جزاءات على من يخرقون الحظر.

ولن أتكلم بإسهاب عما ينبغي أن تفعله الحكومة الانتقالية. فالمهمة التي تنتظرها جسيمة. كل ما أود قوله إن إحدى أهم المهام هي بلا شك تنظيم انتخابات حرة وشفافة على جميع الصعد وفي شتى أنحاء البلاد.

ولكني أود الإسهاب في قضية أعتقد أنها اليوم تهم جميع المتكلمين حول هذه الطاولة: قضية الإفلات من العقاب. إن بلغاريا تؤيد دائما احترام مبدأ المسؤولية عن الأفعال المقترفة، سواء في منطقة البحيرات الكبرى، أو في سيراليون، أو في تيمور - ليشتي، أو، من المؤكد في البلقان. إنه أمر أساسي للمستقبل، ليس مستقبل الكونغو نفسها فحسب، بل أيضا مستقبل بقية القارة، أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده لضمان احترام ذلك المبدأ. وللأسف، نحن لا ننسى أن الصراع الكونغولي، بسبب طول مدته وشراسة أمراء الحرب وحجم البلد نفسه، قد تسبب في اتخاذ انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أبعادا تتحدى الضمير العالمي ولا يمكن تجاهلها.

ومن الواضح أن يُثار هنا سؤال، كما هو الأمر بالنسبة لعدد كبير من الحالات من هذا النوع: كيف نعبر عن دعم المجتمع الدولي للشعب الكونغولي إلى جانب الحاجة الحتمية إلى تحقيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب؟ الأجوبة ليست واضحة أو سهلة، ولكن الأمر المؤكد: يجب تزويد مجلس الأمن بالوسائل - بما فيها الوسائل القانونية - لتنفيذ ذلك المبدأ. ومن ذلك المنظور، فإن البيانات التي أدلى بها السيد مورينو اوكامبو، المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، مشجعة جدا، وبلغاريا ترحب بها.

أود أن أختتم تعليقاتي بالإعراب عن امتنان بلغاريا للسيد نغونغي، الممثل السابق الخاص للأمين العام. ونحن ممتنون له على العمل الممتاز الذي اضطلع به في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى طاقته وتفانيه في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ونود أيضا أن نرحب بالسفير سوينغ، الذي يضع مقدرته الدبلوماسية في تصرف الأمم المتحدة. ونود أيضا أن نشكر إدارة عمليات حفظ السلام على الطابع المهني في إدارتها للمسألة الكونغولية، التي هي من أصعب المسائل التي تواجهها. ونود أيضا أن نشكر السيد جان — ماري غينو شخصيا على مشاركته في هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لأسبانيا.

نشكر السيد غينو، والسيد نغونغي، والسيد سولانا على إحاطاتهم الإعلامية. ونعتقد أن عملية السلام تمر بمرحلة حاسمة، ونرحب بكون المواعيد النهائية للجدول الزمني لبدء نفاذ عمل الحكومة وإقامة المؤسسات الانتقالية قد تحققت.

إن أداء أربعة نواب للرئيس اليمين الدستورية يعني أن جمهورية الكونغو الديمقراطية دخلت مرحلة جديدة، ولذلك نحث الحكومة الانتقالية على العمل بشكل حازم من أجل تحقيق المصالحة الوطنية.

وترحب إسبانيا بالجهود التي بذلتها حكومة السيد جوزيف كابيلا المنقضية لتحقيق صيغة توفيقية لتعيين قائد جديد للقوات المسلحة الوطنية. ونعتقد أن التصرفات الراهنة لحكومتي أوغندا ورواندا فيما يتعلق بردع جماعاتهما في البلد لمنعها من ارتكاب المزيد من أعمال العنف هو الطريق الصحيح لإحراز تقدم في عملية السلام. وفي هذا الصدد، نقدر تمام التقدير زيارة الممثل السامي، السيد خافير سولانا، إلى المنطقة.

وفي الوقت نفسه، فإن الحالة في الجزء الشرقي لا تزال تثير القلق. وفي أعقاب الأنشطة الجديرة بالثناء لكتيبة أوروغواي، نرحب باختتام تنفيذ عملية "أرثيميس"، وبأن عملية تجريد بونيا من السلاح قد بدأت، وبأن الأهداف الموكولة إلى الاتحاد الأوروبي لاستقرار للحالة السياسية والإنسانية يجري تحقيقها بالرغم من الظروف الخطرة بالنسبة للقوات المشاركة.

والخطوات المتخذة للعملية المقرر أن تقوم بها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت

إيجابية أيضا. ونقل المهام هذا سيكون من الضروري القيام به بطريقة منظمة من أجل تجنب أي فراغ أمني. ومن ناحية أخرى، يجب أن نبذل كل الجهود لتعزيز التسوية السياسية للصراع في إيتوري، ولدعم الإنشاء العاجل للإدارة المؤقتة في إيتوري.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أشكركم على تفضلكم بعقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أن نرحب بالسيد خافير سولانا، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، وأن نعرب له عن تقديرنا التام على بيانه الشامل الذي أدلى به في أعقاب زيارته للمنطقة. ولقد تابعنا أيضا باهتمام كبير الإسهامات التي قدمها في مناقشات اليوم السيد غينو والسيد نغونغي اللذان وصفا الواقع ميدانيا وصفا دقيقا.

وقبل المضي في بياني، اسمحوا لي بأن أبلغ الأمين العام بأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ستتاح لها الفرصة في الوقت المناسب لتشكره على تعيين السفير وليم ليسي سوينغ، ممثله الخاص لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالنسبة إلينا، نحن الكونغوليين، السفير سوينغ شخص معروف تماما وغني عن التعريف.

واليوم، نود أن نعرب عن التحية الخالصة لأخينا، السيد آموس نامنغا نغونغي، ممثل الكاميرون، على عمله البارز. إن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تعمل، تحت ولايته، من أجل قضية السلام واستعادة الكرامة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد أكملت المرحلة الثانية من عملياتها وأسهمت، على النحو الذي أكده الأمين العام، في التقدم الذي أحرز مؤخرا في عملية السلام، التي دخلت مرحلة جديدة، وعلى وجه الخصوص بإقامة حكومة انتقالية للوحدة الوطنية، وإنشاء مؤسسات جمهورية وعامة أخرى مقبلة منصوص عليها في الاتفاق الشامل بشأن الانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أن نطلب إلى السيد آموس نغونغي أن يواصل اهتمامه بشعب الكونغو، الذي تبناه وحافظ عليه خلال سنتي ولايته. و نتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد.

لقد ظهر أمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لكن لا تزال هناك شواغل. والمرحلة الانتقالية، التي من المقرر أن تختتم بانتخابات حرة شفافة ، لن تكون سهلة. وينبغي أن يقدم لها الدعم، لأنه إذا لم يحدث ذلك، فإن النتيجة قد تكون انهيار البنية الكاملة التي شيدها مجلس الأمن بصبر خلال سنوات بالاشتراك مع الكونغو، وبلدان المنطقة والبلدان المعنية. وجهود قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات، التي نجحت في تحقيق الاستقرار للحالة الأمنية والإنسانية في بونيا، والأراضي المحيطة بها، ستكون عقيمة إذا لم تعط الكتيبة البنغلاديشية، التي بدأ نشرها، كما أكدنا مرة أخرى صباح اليوم،ولاية وقواعد اشتباك كافية وأيضا استراتيجية شاملة ترمي إلى استعادة السلام الدائم في إقليم إيتوري.

من الصحيح أن العودة إلى الوضع الطبيعي في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعتمد أساسا على أبناء الكونغو أنفسهم، الذين يجب على زعمائهم أن يظهروا التضحية الذاتية والبطولة.ولبلوغ هذا الهدف قدم رئيس الجمهورية، فخامة اللواء جوزيف كابيلا، تأكيدا كاملا بالتغلب على المصاعب وبعدم إغلاق النافذة المفتوحة أمام السلام، حتى يمكن للعملية الانتقالية أن تستمر لإحراز تقدم لا يعوقه شيء.

لذلك، يجب على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يعتمد على هذه الفترة الانتقالية. ويجب على المجلس أن يوفر متابعة إيجابية للتوصيات التي طرحها الأمين العام في تقريره الخاص الثاني بشأن البعثة، وعلى وجه الخصوص بمواءمة ولاية البعثة بحيث تتيح، ليس البناء على إنجازات القوة المتعددة الجنسيات فحسب، وإنما أيضا بتحويل البعثة نفسها إلى عملية كبيرة متعددة التخصصات لحفظ السلام تعمل في جميع أنحاء البلد.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة إلى الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية، وعلى وجه الخصوص في تنفيذ الدستور الانتقالي، وإصلاح الجيش والشرطة الوطنيين، وإعداد وإجراء الانتخابات، وتعزيز الحكم السليم والتنمية لتمكين سكان الكونغو من الاستفادة بشكل محدد من عائد السلام.

ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يتصدى لعوامل زعزعة الاستقرار ؛ وهي الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة في المنطقة وهو ما يشعل الحروب العدوانية. إن هذه الأنشطة يجب أن يقضى عليها.

وفيما يتعلق ببرامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الاندماج، والعودة أو إعادة التوطين، فإنه يجب إعادة التفكير فيها وتطبيقها على نحو حازم، بالنسبة لكل المواطنين الكونغوليين الذين يضعون أنفسهم فوق القانون من ناحية، وبالنسبة لجميع الأجانب العاملين في جماعات مسلحة، بصرف النظر عن بلدانهم الأصلية من ناحية أخرى. ولا يمكن إنجاز عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلا إذا حققت أيضا عملية الانتقال الديمقراطي الحالية في بلدان أخرى تقدما. وفي ذلك السياق، هناك حاجة إلى متابعة وثيقة جدا للانتخابات التي ستجرى في غضون أسابيع قليلة في رواندا. ويحدونا الأمل الشديد في أن تكون القيادة الجديدة التي ستحصل عليها رواندا بعد هذه الانتخابات حرة وديمقراطية وأن تكون لديها الشجاعة السياسية لكي تعمل من أجل تحقيق الانسجام الوطني الضروري في ذلك البلد بغية الإسهام التام والإيجابي في استقرار منطقة البحيرات الكبرى.

ولذلك، فإن استعادة العلاقات المبنية على الثقة ضرورة مطلقة. وفي كينشاسا لاحظنا أن السيد خافيير سولانا، الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، قد أيد إنشاء مؤسسة للأمن الجماعي في منطقة البحيرات الكبرى، وقد تم إنشاؤها مؤخرا بالفعل.

والمستصوب من ثم أن نعيد النظر في فكرة الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى التي انقرضت الآن. فقد كانت أهدافها السامية، أولا، كفالة أمن الدول وشعوبها، بغية ألا يحدث أي شيء يعرقل النظام والهدوء. ثانيا، وضع مفهوم وتحديد وتعزيز وضع أنشطة اقتصادية تستند إلى مصالح مشتركة؛ وأخيرا النهوض بالعلاقات التجارية وحركة الأفراد والسلع وتكثيفها.

ونكرر التأكيد أنه لأسباب تاريخية، ينبغي أن تتكون نواة هذه الجماعة من المستعمرات البلجيكية السابقة. ومع ذلك، لا يوجد ما يمنع أن يتم توسيع نطاق عضوية الجماعة لتشمل بلدان أخرى مثل أوغندا وتنزانيا، اللتين ترتبط مصالحهما ارتباطا لا انفكاك فيه بمصالح بلدان منطقة البحيرات الكبرى.

وينبغي ألا تطغى جهود إنشاء هذه المؤسسة على حقيقة أن بلدان وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى قد أيدت جميعها فكرة مناقشة مستقبل علاقاتها في مؤتمر دولي

معني بالسلام والاستقرار والأمن والتنمية ترغب فيه جميعها رغبة شديدة.

واسمحوا لنا، قبل أن نختتم بياننا، أن نمر مرور الكرام على بعض القضايا التي تبدو لنا ذات الأهمية للغاية.

فيما يتعلق بحقوق الإنسان، أغتنم هذه الفرصة لأحاول توفير بعض العناصر على الأقل للإجابة عن سؤال أثاره ممثلا الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة. ويتضح أنه من المحتم توفير العدالة للشعب الكونغولي، الذي ظل ضحية للعديد من الفظائع - فظائع يتواصل ارتكابها في داخل الأراضي الوطنية للبلد.

لقد أعرب اللواء جوزيف كابيلا، بصفته رئيسا للدولة، عن أن تصميمنا على توحيد البلد من خلال التغلب على الاختلافات المصطنعة، لا يمكنه أن يهمّش العدالة التي ستعزز تحقيق مصالحة دائمة. ويجب أن تؤدي العدالة - العدالة المستقلة والمتساوية للجميع - دورها التام في القضاء، مرة وإلى الأبد، على الإفلات من العقاب الذي يواصل التحريض على السلوك اللااجتماعي، ويجب أيضا أن توفر الإنصاف القانوني للضحايا.

إن الحاجة الملحة لتوفير مؤسسات وطنية قوية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل حماية حقوق الإنسان والحاجة إلى إطار مؤسسي ملائم يكون فيه المجرمون مسؤولين عن أعمالهم، يحدو بنا إلى طلب الدعم من المجتمع الدولي بأسره من أجل الإنشاء السريع والتفعيل المبكر للجنة الحقيقة والمصالحة الوطنية والمرصد الوطني لحقوق الإنسان، وفقا للأحكام ذات الصلة من الاتفاق الشامل المعني بالانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا نزال على اقتناع بأن مسألة الإفلات من العقاب ستكون من ضمن الأولويات لدى الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية، التي ستعقد أول اجتماع لها غدا، يوم السبت بتاريخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣، والتي ستقدم في أوائل آب/أغسطس برنامج عملها إلى البرلمان الانتقالي.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في المناطق المتضررة بالصراع، فإن انعدام الوصول إلى السكان المحتاجين وانعدام الأمن نتيجة الأنشطة التي تقوم بها أطراف الصراع ما فتئ يشكل عقبة رئيسية أمام الأنشطة الإنسانية على نطاق واسع.

وبما أن مختلف الأطراف في الصراع تعمل الآن معا على إعادة توحيد البلاد ضمن الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية، ثمة حاجة ملحة إلى تنفيذ جميع الوسائل بهدف كفالة الوصول بدون إعاقة إلى تلك المناطق التي تعذر الوصول إليها في السابق، وتيسير توزيع المساعدة الإنسانية في تلك المناطق المحتاجة.

أما فيما يتعلق بالحالة المحددة في إيتوري، فإننا نؤيد ونشجع تنفيذ استراتيجية إيتوري - التي وضعتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإدارة عمليات حفظ السلام بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الإنسانية - بغية توجيه وتنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة وشركائها عن طريق التركيز أولا على إيصال المساعدات الإنسانية في بونيا.

وأخيرا، فيما يتعلق بحماية الأطفال، فإن الصور التي نشرتها وسائط الإعلام عن بونيا مثيرة للجزع. فالأطفال يمثلون فئة من الضعفاء ووجودهم في صفوف القوات المتحاربة يبعث على عظيم قلقنا جميعا، حسبما يدل عليه الإطار القانوني المنفذ حاليا.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تلتزم التزاما صارما بتنفيذ أحكام المرسوم القانوني رقم ٠٦٦ المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن تسريح أفراد المجموعات

الضعيفة وإعادة دمجهم. وذلك القانون يفرض حظرا صارما لا لبس فيه على تجنيد الأطفال، ويظهر إرادة وتصميم الحكومة على كفالة المواءمة بين النظام القانوني الكونغولي والنظام القانوني الدولي فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

أما البرنامج الوطني المتعلق بترع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة دمجهم، فيجب تسريعه نظرا للعدد الكبير من الجنود الأطفال الذين ما زالوا يعملون في الخطوط الأمامية وفي المعسكرات في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. ونحن نناشد المجتمع الدولي دعم هذا البرنامج.

وفي الختام، تود جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعرب عن عميق امتناها للمجتمع الدولي، لا سيما الاتحاد الأوروبي وفرنسا، الذي ما فتئ يضطلع بدور رائد ضمن القوة المتعددة الجنسيات تنفيذا لالتزامه الثابت بإحلال السلام في الكونغو.

ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنطمئن من جديد جميع شركائنا، ولا سيما أشقاؤنا من البلدان المجاورة، حيال رغبتنا الشديدة في العيش في وئام مع الجميع بروح من التسامح والتضامن والتعاون المنفتح.

إن العملية الداخلية للمصالحة والوئام الوطني، فضلا عن احتمالات السلام في منطقة البحيرات الكبرى تتيح لنا أن نتصور بمزيد من الاتزان إنشاء منطقة يعمها قدر أكبر من السلام والأمن والعدالة والازدهار.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أناشد الممثلين الذين يريدون أخذ الكلمة أن يتفضلوا بالاختصار في الكلام قدر المستطاع، إذ ما زال هناك تسعة متكلمين. وإذا أسرعنا في عملنا، سنتمكن من الانتهاء هذا الصباح مثلما كنا نأمل. وإلا فسيتعين علينا أن نعلق الجلسة ونعود في الساعة ١٥/١٥. مرة أخرى، أحث الوفود التي ما زالت تطلب الكلمة أن توجز في الكلام.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ميتلاند (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أعرب عن تهانئ وفد بلادي لكم، سيدي، على رئاستكم لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه.

نود أن نشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان ماري غينو على الإحاطة التي قدمها إلى المجلس، كما نود أن نعرب عن امتناننا إلى السيد خافيير سولانا على إحاطته الإعلامية هو الآخر الذي عرضها حول جهود الاتحاد الأوروبي لدعم عملية السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك أود أن أعرب عن عميق امتنان جنوب أفريقيا للسيد أماوس نامنغا انغونجي، ممثل الأمين العام الخاص سابقا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وذلك على قيادته التي اتسمت بالتفاني في عمله نيابة عن الأمم المتحدة في ذلك البلد.

نعم يأتي انعقاد هذه الجلسة في أوانه تماما ذلك لأنها تتصادف مع وقوع تطورات هامة في إطار عملية السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد تهنئ جنوب أفريقيا الأطراف الكنغولية على ما بذلته من جهد في سبيل تنفيذ الاتفاقات العامة والشاملة لكل الأطراف، وعلى وجه الخصوص ذلك الاتفاق المتعلق بإنشاء مؤسسات انتقالية في الكونغو، ونحن نرحب بتشكيل الحكومة الانتقالية التي نعتبرها خطوة أولية جوهرية نحو إحلال سلم دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومما يشرّف جمهورية جنوب أفريقيا أنها تمكنت من مد يد العون في تلك العملية ناهيك عن أنها تبقى مستعدة لمواصلة جهودها على ذلك الدرب. ونحث كل الأطراف الفاعلة في إطار عملية السلام أن تواصل احترامها

للاتفاقات التي كانت قد وقّعت عليها وتنفيذها لتلك الاتفاقات. إذ لا رجعة عن ذلك المسار. فلا بد من أن التخلي عن استراتيجية الحديث عن السلام في الوقت الذي تشن فيه الحرب.

كما يتصادف موعد انعقاد هذه الجلسة العلنية للمجلس هذا اليوم مع المناقشات الدائرة حاليا في المجلس حول تعزيز وتعديل ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على ضوء التطورات الجديدة التي وقعت هناك. ذلك أن الوضع الأمني والإنساني الخطير في منطقة إيتوري يحتم على مجلس الأمن أن يولي دراسة جادة للاقتراحات المقدمة من أجل تقوية الوجود العسكري لبعثة الأمم المتحدة في ذلك الجزء من البلد. فبالإضافة إلى زيادة إعداد وقدرات قوات البعثة ترى جنوب أفريقيا أن عملية البعثة هناك يجب أن تعزز بولاية تستند إلى الفصل السابع من الميثاق بحيث تتمكن البعثة من أن تؤدي المهام المناطة بها أداء ناجعا فعالا. وفي هذا الصدد فإن حماية المدنيين المعرضين لتهديدات مباشرة تتمثل في وقوع هجمات مسلحة عليهم يجب أن تولى اهتماما خاصا.

وكما يشير عن وجه حق تقرير بعثة المجلس التي زارت مؤخرا منطقة أفريقيا الوسطى S/2003/653 فإن مغادرة القوة المؤقتة الطارئة المتعددة الجنسيات، والتي كانت قد أرسلت إلى هناك بموجب الفصل السابع من الميثاق، والنشر الوشيك لقوة بعثة الأمم المتحدة الخاصة الثانية في إيتوري تثير أسئلة هامة فيما يتصل بتداخل ولايتيهما. وأملنا أن يتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن هذه المسألة في أسرع وقت ممكن وذلك لإعطاء البلدان التي من المحتمل أن تساهم بقوات وقتا كافيا كي تعد قواتها لتأدية المهام التي ستطلب إليها.

وفي الوقت الذي نشجع فيه على وضع ولاية أقوى لبعثة الأمم المتحدة فإنه لا يفوتنا التوكيد على مسؤولية كل الأطراف الكونغولية الفاعلة عن ضمان الحماية وإعلاء شأن حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهذا أمرا جوهريا لإيجاد بيئة تفضي إلى إحلال سلم دائم وتحقيق مصالحة وطنية.

ونتفق مع الأمين العام في تقييمه بأن هناك حاجة إلى دراسة دور بعثة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين من أعضاء منظومة الأمم المتحدة على ضوء التطورات السياسية الجديدة. ولذا ترحب جنوب أفريقيا بالتوصيات التي جاءت في التقرير الخاص الثاني الصادر عن الأمين العام S/2003/566، حيث يقترح الأمين العام اتباع نهج أشمل في دعم المرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترى جنوب أفريقيا أهمية خاصة في الحاجة إلى دعم الترتيبات الأمنية اللازمة للحكومة الانتقالية في كينشاسا، فضلا عن أعمال الإدارة المؤقتة في إيتوري. وتتيح التطورات السياسية الجديدة لجميع أصحاب المصلحة الفرصة لتنشيط عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا التزام جنوب أفريقيا بالمضي إلى النهاية مع الشعب الكونغولي في عمله على تنفيذ جميع الاتفاقات. وبالتالي فإن التزامنا إزاء جمهورية الكونغو الديمقراطية لم ينته بتوقيع الوثيقة الختامية في صن سيتي. ويتيح النجاح الذي تحقق مؤخرا في عملية السلام فرصا حقيقية للبدء في المهمة العاجلة المتمثلة في إعادة الإعمار الاقتصادي في هذا البلد. ويتسم تقديم المجتمع الدولي للدعم في هذه المهمة بأهمية حاسمة. وتقف جنوب أفريقيا على أهبة الاستعداد لتقديم إسهامها في الجهود

التي يبذلها الشعب الكونغولي لتحقيق السلام والرخاء في بلده.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل بنغلاديش. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): تهنئكم بنغلاديش يا سيدي الرئيس أحرّ تهنئة على إدارتكم المحنكة لشؤون رئاسة المجلس. كما ندين بمعاني الإشادة أيضا للسفير سيرجي لافروف لما أبداه ممثل روسيا من حذق في قيادة هذا المحفل خلال شهر حزيران/يونية. أما حضور السيد خافير سولانا، والسيد جان - ماري غينو والسيد إيموس نامانغا نغونغي بيننا هنا اليوم فيضفي أهمية خاصة على هذه الوقائع. وأتقدم لهم بالشكر على إحاطاتهم الإعلامية الهامة. كما نهنئ السفير سويغ على تعيينه، ونرجو له كل التوفيق.

وقد سببت موجات العنف الأخيرة في شرقي الكونغو صدمة عميقة لدى المجتمع الدولي. وبالرغم من نداءات المجلس الكثيرة، فلا يزال السلام الهش مهددا بالخطر. وبغضّ النظر عما يخلفه هذا الصراع من خراب يتمثل في إزهاق الأرواح والدمار، فقد شرد عددا هائلا من الناس من ديارهم. ومن ثم فقد نشأت أزمة إنسانية حادة من جراء ذلك. أما الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة هناك وتمر دون عقاب فتثير الغثيان. فهي تقوض جميع القيم العالمية التي نعتز بها كل الاعتزاز. ويساور القلق العميق بنغلاديش، شأنها شأن الآخرين، في هذا الصدد.

والمجلس جدير بالإطراء لحسن توقيته في اتخاذ إجراء بالإذن بإنشاء قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات. وتستحق فرنسا رفيع الثناء لقيادتها القوة على هذا النحو من الفعالية. كما نشيد بالاتحاد الأوروبي لمشاركته النشطة. وقد تمكنت عملية أرتميس من استعادة شيء من الهدوء.

وتشير بعض التطورات السياسية الإيجابية التي ألمح إليها السيد نغونغي إلى بزوغ بصيص من الأمل وسط الظلام. ومن بين هذه التطورات تشكيل الحكومة الانتقالية والجيش الوطني. ونرى هذه التدابير مشجعة ونجدد مناشدتنا جميع الأطراف الكونغولية أن تتضافر في العمل مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من الجهات. فلا غنى عن ذلك لإحلال السلام والاستقرار في ربوع تلك الأرض الشقية.

وتعرب بنغلاديش عن ترحيبها بالمساهمة الهامة التي قدمتها الولايات المتحدة للصندوق الاستئماني للإدارة المؤقتة في إيتوري.

ومن دواعي سرورنا أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد أدرجت جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبونيا على وجه الخصوص، في النداء الإنساني الدولي من أجل اللاجئين في أفريقيا بوصفها حالة في مسيس الحاجة إلى المعونة. ونثني على البعثة للورقة الاستراتيجية التي أعدتها عن بونيا وإيتوري، والتي تقدم جدولا زمنيا على مراحل للتصدي لنطاق التحديات المقبلة التي ستواجه تلك المنطقة.

وبنغلاديش، التي سبق مولدها حرب طويلة الأمد، هي اليوم بلد يمرّ بعملية تحول إيجابية للغاية. وقد أدى وجود حكومة ديمقراطية مكرسة للتنمية ومجتمع مدني نابض بالحيوية فيها إلى كثير من الأفكار الابتكارية، التي تنتشل أعدادا غفيرة من السكان من براثن الفقر كل عام. ونحن متعطشون إلى تبادل تجاربنا مع المجتمعات ذات الظروف المماثلة. ونرى أن لدى أفريقيا بشيء من المعونة الخارجية

إمكانية إنقاذ نفسها بنفسها تماما كما فعلنا. ولكن التنمية تستلزم أولا توقف الصراعات.

لذلك فإن بنغلايش تبدي استعدادها للمساهمة إلى أقصى قدر تتيحه قدرتها المتواضعة في تلك العملية في أفريقيا، ويشمل ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحقيقا لهذه الغاية خصصنا كتيبة مشاة ميكانيكية بقوة ٠٥٠ ١ جنديا لقوة العمل الثانية التابعة للبعثة. وجار نشرها الآن. ولا بد لي في هذا الصدد من الإعراب عن تقديري لوكيل الأمين العام غينو وفريقه على التعاون والتنسيق الممتازين بين إدارته وبيننا، الأمر الذي جعل هذه الإجراءات المتشابكة تسير في سلاسة شديدة. وستحل القوات البنغلاديشية محل قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات بحلول ١ أيلول/سبتمبر، وفقا لما نص عليه المجلس. وندرك تمام الإدراك أن تقييم الخطر العسكري أعلا في منطقة العمليات هذه منه في معظم المناطق الأخرى التي واجهناها. إلا أن جيش بنغلاديش يتمتع بتقاليد عريقة ترجع إلى عصور موغلة في القدم ، ونثق في حسن أدائه لمهمته في الكونغو. بل إننا على استعداد لأن نقدم مساهمات أخرى بالرجال والعتاد إذا طلب منا ذلك.

ويحدونا الأمل رغم ذلك في أن يعمل المجلس على وجه السرعة وفقا لتوصيات الأمين العام على رفع الحد الأقصى للقوات التابعة للبعثة وتوفير ولاية أكثر قوة. وقد وجدت هذه الآراء بحق صدى في كثير من البيانات التي أدلي بها هنا اليوم. كما أن من المهم أن تتخذ قوة العمل الثانية بتشكيلها الكامل بقوة لواء معزز مكانها في الميدان بأسرع ما يمكن. وما لم يحدث ذلك فقد ينتج فراغ أمني عقب رحيل قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات. وهذا أمر لا يريده أحد، ولا يمكن، بل لا يجب، السماح بحدوثه.

ونرى في محتويات مشروع القرار المطروح ما يشجعنا. وفي رأينا أن إقراره سيحدث فارقا هائلا في المساعدة على تحقيق استقرار الحالة في بونيا وخارجها.

لقد طال أمد المأساة في الكونغو أكثر مما ينبغي. ولا بد من وضع حد لها. ولا بد من إعادة الكونغو إلى مسار السلام والتقدم في أقرب وقت ممكن. ويضطلع المجتمع الدولي بمسؤولية في هذا الصدد. ويتطلب التزامنا بالقيم العالمية أن يفي بمسؤوليته.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر): يأتي اجتماع اليوم في توقيت مناسب وفي مرحلة دقيقة من مراحل تناول هذا المجلس لمستقبل جهد إنهاء الصراع في الكونغو الديمقراطية. فمما لا شك فيه أن مجلس الأمن استثمر جانبا كبيرا من جهده ووقته في بحث جوانب هذا النزاع. واستخدم أساليب وآليات متنوعة للتعامل مع طبيعته المعقدة والمتشابكة. ومع ذلك، فإن تطورات الموقف على أرض الواقع أثبتت أنه لا مفر من بذل المزيد من الجهد، وإبداء المزيد من الالتزام السياسي والمادي، واتخاذ المزيد من القرارات الشجاعة والصعبة.

ونتفق من جانبنا مع الاتجاه السائد لدى كل من المجلس والأمين العام من أن الأولوية في تناول الأمم المتحدة لهذا الصراع يجب أن تذهب لدعم وتشجيع العملية السياسية، التي بدأت تسفر عن نتائج إيجابية طال انتظارها، وتأمين التزام كافة القوى السياسية الداخلية بروح ومضمون الاتفاقات الموقّعة في لوساكا ولواندا وصن سيتي وبوجمبورا، وبث الفعالية في أنشطة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية

وتمكينها من بسط سلطاتها السيادية تدريجيا على كافة أرجاء البلاد. وفي الوقت نفسه نرى أن التحديات والعوائق التي تتطلب مواجهتها وتجاوزها في هذا الاتجاه صعبة، وأنه سيتعين على مجلس الأمن أن يتخذ سلسلة من الإجراءات والسياسات الحاسمة والكفيلة بحماية ما يتحقق من تقدم على المسار السياسي، وهو ما سيستلزم بالضرورة استبعاد أنصاف الحلول وتوفير الإمكانات الضرورية ومنح الولاية المناسبة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأداء المهام المناطة بها في المجالات الرئيسية التالية.

أولا، العملية السياسية، بما في ذلك تأمين مشاركة جميع القوى السياسية في اجتماعات وأنشطة الحكومة الانتقالية.

ثانيا، حماية المدنيين وممتلكاتهم وتأمين أنشطة وكالات الإغاثة الإنسانية لمساعدة النازحين واللاجئين.

ثالثا، مراقبة وتنفيذ الإجراءات المعنية بالوقف الكامل لإطلاق النار وبمنع وصول الأسلحة إلى الفصائل المسلحة.

رابعا، مراقبة وتنفيذ نزع أسلحة أفراد الفصائل المسلحة وتسريحهم وإعادة توطينهم وإدماجهم في الحياة المدنية.

خامسا، تنسيق جهود برامج وأجهزة الأمم المتحدة في مجالات التنمية الاجتماعية وبناء القدرات المؤسسية وحماية حقوق الإنسان.

سادسا، بناء القدرات وتدريب القطاع الأمني الوطني على الاضطلاع بمهامه في حماية الجبهتين الداخلية والخارجية للكونغو الديمقراطية، وصيانة الموارد الطبيعية للبلاد.

ونود أن نؤكد على الدور الحيوي الذي يضطلع به فريق الخبراء المعني بالتحقيق في الاستخدام غير المشروع لثروات الكونغو الديمقراطية في دعم العملية السياسية القائمة. فلا يخفى على أحد الارتباط الوثيق بين الاستخدام غير المشروع لثروات هذا البلد وتدفق السلاح واستمرار القتال في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية منه. وبالتالي فإن أحد أهم عناصر إحلال السلام في الكونغو الديمقراطية يتوقف على مدى قدرة وإرادة المجتمع الدولي على وضع حد صريح للأنشطة الاقتصادية غير المشروعة في هذا البلد. كما أنه لا يخفى على أحد منا حقيقة أن الصراع الدائر في الكونغو الديمقراطية له انعكاساته الإقليمية الخطيرة على مستقبل استقرار منطقة البحيرات الكبرى بأكملها، وأن الأوضاع ومعادلات القوة في تلك المنطقة تؤدي دورا هاما في هذا الصراع الدموي. ومن ثم، ففي تقديرنا أن الانطلاق نحو إحلال السلام والاستقرار في الكونغو الديمقراطية يجب أن يبدأ من التعامل بجدية من الاحتياجات والاهتمامات السياسية والأمنية والاقتصادية لدول منطقة البحيرات الكبرى بالكامل، والعمل على خلق أرضية مشتركة من المصالح المتبادلة التي تستند إلى مبدأ حسن الجوار واحترام سيادة كل دولة على أراضيها. وفي هذا الإطار، فإن فكرة عقد مؤتمر دولي حول سبل إحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى تكتسب أهمية متنامية، وسيتعين تدشين عملية تحضيرية جادة ومبكرة تحت رعاية كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبمشاركة جميع القوى الدولية والإقليمية الفاعلة، على أن يتناول هذا المؤتمر مفهوم بناء السلام في تلك المنطقة من المنظور الشامل لكافة الأبعاد التنموية والسياسية والأمنية، وأن يقر بأن السلام لا يتجزأ.

ونرحب بشجاعة مبادرة الاتحاد الأوروبي في قيادة قوة الطوارئ المتعددة الجنسيات في بونيا وهي ساهمت في استقرار تلك المدينة التي شهدت صدامات حادة ومأساوية. وفي هذا السياق نرحب بوجود السيد خافيير سولانا في هذه القاعة في إطار هذه المداولات الهامة.

إن مصر، بوصفها إحدى الدول المساهمة في بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية، تقر بأن أداء البعثة تحت قيادة السيد نغونغي كان متميزا في حدود الولاية والإمكانات الممنوحة لها، وإنها على ثقة كاملة من أن المرحلة القادمة تحت قيادة السيد سوينغ، وبما له من خبرة مشهود لها واتصالات هامة ستشهد طفرة جديدة استنادا إلى الولاية المطورة التي نأمل أن يمنحها مجلس الأمن للبعثة قريبا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيان.

السيد ساردنبرغ (البرازيل): شكرا جزيلا، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمناقشة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أود أيضا أن أشكر السيد غينو والسيد سولانا على البيانين الشاملين اللذين أدليا بهما هذا الصباح.

أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن دعم البرازيل الراسخ للجهود التي يبذلها الأمين العام في ما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن واثقون من أن ممثله الخاص الجديد، السفير ويليان سوينغ، سوف يواصل، شأنه شأن سلفه آموس نامانغا نغونغي، إبراز الدور القيادي الحاسم في نجاح عملية السلام.

إن البرازيل حريصة أشد الحرص على علاقاتها مع أفريقيا التي صاغتها على مدى عقود من التاريخ المتشابك. والبرازيل في هذا الصدد مستعدة للمساهمة بنصيبها لمساعدة الشعب الأفريقي في التغلب على ما يواجهه من مصاعب، بعضها ندركه كل الإدراك في بلدنا. وقد أذن الكونغرس البرازيلي، بعد أن ساوره الفزع إزاء الحالة الإنسانية في بونيا، بنشر طائرتي شحن تابعتين للقوات المسلحة مع طاقميهما، لكي تستخدما في نقل القوات والمساعدة الإنسانية من إنتيبي إلى بونيا، بتنسيق من القوة المتعددة الجنسيات المنشأة بموجب القرار ١٤٨٤ (٢٠٠٣).

إن الجهود الحالية التي يبذلها المجتمع الدولي لإيصال الإغاثة الفورية إلى الشعب الكونغولي ووقف الصدامات التي تقع في إيتوري سيتعين متابعتها. ولذلك، نشيد بالمجلس على جهوده لتزويد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بولاية أكثر قوة قبل أن يحين موعد انتهاء القوة المتعددة الجنسيات. ويمكن لوجود فراغ أمني في المنطقة أن يضر بالمنجزات الكبيرة التي حققتها الإدارة المؤقتة في إيتوري وأن يعرض للخطر أنشطة الحكومة الانتقالية التي شكلت مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتهنئ البرازيل جميع الأطراف المشاركة في إنشاء الحكومة الانتقالية وفي الدستور الانتقالي الذي أعلن مؤخرا. ولم تكن لتحصل تلك التطورات بدون الدعم الذي قدمته بعثة المنظمة، التي ستبقى حاسمة طوال العملية المفضية إلى إجراء الانتخابات وإقامة حكومة ديمقراطية فعلا في المستقبل القريب. إن الديمقراطية أساس السلام المستدام. وتتطلع البرازيل إلى إنجاح عمل اللجنة الانتخابية المستقلة، كما أنها على استعداد للتعاون معها، استنادا إلى خبرتنا في تنظيم الانتخابات في المناطق التي يتعذر الوصول إليها.

إن الاتفاقات التي تم التوصل إليها من خلال الحوار بين الكونغوليين جديرة بأن تحظى بإشادة كبيرة. وتؤمن البرازيل بأنه ينبغي أن توفر للأمين العام كل الموارد المطلوبة للمحافظة على التوجه الحالي للنتائج الإيجابية. ونحن نحبذ فرض حظر مؤقت على تصدير السلاح إلى المنطقة وإنشاء آلية للرصد والتفتيش.

وتهز قسوة الجرائم التي ارتكبت في إيتوري الضمير البشري. إن مراعاة القانون الإنساني الدولي شرط من شروط السلام في المنطقة. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن تكون بعثة

المنظمة قادرة على توفير بيئة آمنة بصورة معقولة يمكن أن تعمل فيه الوكالات الإنسانية.

وبغية إرساء السلام الدائم، ينبغي بذل جهود متجددة لضمان ألا يسود الإفلات من معاقبة المسؤولين عن الفظائع والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ومن رأينا أن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ينبغي أن يزود بكل الدعم والأمن الضروريين لكي يتمكن من تقديم المساعدة وجمع المعلومات على أرض الواقع. وتستحق التوصيات التي قدمها السيد بيرتراند رامشران إلى المجلس قبل حوالي ١٠ أيام تأييدنا الكامل. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تشارك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في تقديم المساعدة النفسية إلى ضحايا الفظائع ومن شهدها. وينبغي ألا يجري التغاضي عن أنه حتى بعض مرتكبي أعمال العنف يستحقون المساعدة، كما هو الحال مع الجنود الأطفال. كذلك نحث المجتمع الدولي على دعم عمل اللجنة الوطنية لاستجلاء الحقائق والمصالحة والمرصد الوطني لحقوق الإنسان، المقترح إنشاؤهما بموجب أحكام الاتفاق الشامل الموقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وفي الختام، نود أن نشيد بحكومات البلدان المجاورة لدعمها أنشطة الأمم المتحدة في الميدان. وينبغي أن تغتنم الدول المجاورة الفرصة التي وفرها النجاح الذي تحقق في الحوار بين الكونغوليين لكي تنظر في التفاوض بشأن إبرام اتفاقات دولية لتلبية الشواغل المتبقية إزاء الأمن في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إن الحالة القائمة حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من أكثر الحالات الحرجة التي يتعين على المجتمع الدولي أن يعالجها. ولذلك ترحب اليابان بهذه الفرصة التي تتاح للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن لكي تعرب عن آرائها بشأن هذا الموضوع الهام جدا.

إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه نتيجة لإجراء مفاوضات طويلة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأطراف الكونغولية الأخرى من أجل إقامة حكومة وحدة وطنية انتقالية جديدة، وأعقبه إعلان الرئيس كابيلا في ٣٠ حزيران/يونيه تعيين وزراء الحكومة الجديدة وأداء نواب الرئيس الأربعة اليمين أمس، يمثل خطوة هامة جدا في عملية السلام في ذلك البلد. وترحب حكومة اليابان بذلك التقدم كما تشيد بالجهود التي بذلها الميسرون في ذلك الصدد. ويحدونا أمل كبير في أن تتعاون جميع الأطراف المعنية الكونغولية تعاونا كاملا من أجل تمكين الحكومة من بدء العمل في أسرع وقت ممكن، وفقا للدستور الانتقالي. والحكومة اليابانية، من جانبها، على استعداد للتعاون بصورة وثيقة مع الحكومة الجديدة كما أنها من هذا المنطلق تنظر في إمكانية تقديم المساعدة في مجال نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

وحكومتي مقتنعة بأن من المسائل الملحة اتخاذ تدابير لتحقيق استقرار الحالة وبالتالي تجنب وقوع أزمة إنسانية في الجزء الشرقي من البلد. ونحن نقدر تقديرا كبيرا الأنشطة التي تقوم بها بعثة المنظمة وقوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات التي أوفدت تحت قيادة الاتحاد الأوروبي في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ونظرا لأنه من العسير التنبؤ بالحالة التي ستعقب سحب قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات في أيلول/سبتمبر المقبل، فإن من المهم أن يتخذ مجلس الأمن فورا قرارا يأذن بنشر قوات لديها ولاية ملائمة في منطقة إيتوري وبذلك يكفل انتقالا سلسا من قوة الطوارئ إلى وحدة بعثة المنظمة وسيظهر ذلك للأطراف المعنية العزم

القوي للمجلس على المضي قدما بعملية السلام. وأود أن أثير ثلاث قضايا ينبغي مراعاتها في معالجة هذه المسألة.

أولا، بالنظر إلى خطورة الحالة في منطقة بونيا ومن أجل تعزيز العملية السياسية في إيتوري، فإننا نسلم بأن وحدة بعثة المنظمة المنتشرة في المنطقة تقتضي ولاية إنفاذ قوية بقدر كاف، ونحن نؤيد منح تلك الولاية. وفي نفس الوقت، نعتقد أن من الضروري توخي الحذر. إن ولاية إنفاذ قوية من أجل القيام بأنشطة من قبيل توفير الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وفي ظل ظروف لا تشارك فيها أطراف معينة في اتفاق وقف إطلاق النار أو اتفاق السلام، تخاطر بتغيير الممارسات الحالية لعمليات حفظ السلام والزج بالقوات في حالات معقدة جدا، قد تضطر فيها إلى المشاركة في القتال وكأنها أطراف في الصراع. ولذلك ينبغي ألا تمنح تلك السلطات القوية بسهولة لعمليات حفظ السلام الأخرى. وينبغي ألا نعطي تلك الولاية لحفظة السلام إلا في حالات استثنائية تحتمها خطورة الحالة وتكون فيها بلدان على استعداد للمساهمة بقوات، فضلا عن التوقع الواضح بأن تسهم القوات الموفدة بتلك الولاية في تحسين الحالة. كذلك أود أن أشدد على أنه سيكون من غير المناسب صياغة مثل تلك الولاية للإنفاذ بطريقة مبهمة. لكن ينبغي أن تكون الولاية محددة بوضوح بقرار من المجلس يبين الظروف والمناطق الجغرافية التي تمارس فيها هذه الولاية، كما ينبغي وضع قواعد الاشتباك التي تمكِّن من ممارسة الولاية طبقا لذلك.

ثانيا، فيما يتعلق بقوام البعثة، تسلم حكومة اليابان بالحاجة إلى تعزيز بعثة المنظمة من أجل المعالجة الوافية للاحتياجات الإضافية الملحة التي نشأت في الجزء الشرقي من البلد ولمنع انتشار الأزمة إلى أجزاء أخرى فيه. ومع ذلك، نرى أنه من غير الواقعي اتباع نفس النهج الذي يطبق في منطقة إيتوري في المنطقة بأسرها. فلا يمكن توطيد السلام بالقوة من خلال التواجد العسكري الأجنبي لبعثة المنظمة في بلد شاسع كجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا بد من أن نشدد على أن جميع الأطراف المعنية بحاجة إلى التعاون من تلقاء أنفسها في تعزيز عملية السلام.

ثالثا، فيما يتعلق بفرض حظر الأسلحة الذي اقترحه الأمين العام، تؤمن اليابان بأن من المهم ضمان فعالية الحظر حال فرضه. ومن وجهة النظر تلك، نأمل أن ينظر مجلس الأمن بعناية في اتخاذ التدابير الضرورية، خاصة مسألة كيفية مراقبة تطبيق الحظر. وفيما يتعلق بمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لقد أشير خلال اجتماع فترة السنتين بشأن الأسلحة الصغيرة الذي عقد في الأسبوع الماضي إلى أنه، بناء على برنامج العمل الذي بدأ في عام ٢٠٠١، أنشئت مراكز تنسيق وطنية لهذه المسألة في منطقة البحيرات الكبرى.

إن التعاون الوثيق مع نقاط الاتصال الوطنية هذه في سبيل تنفيذ الحظر على الأسلحة لهو أمر جوهري. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أؤكد على أنه ينبغي للمجلس أن ينظر في اتخاذ إجراءات ناجعة من اجل التصدي لمشكلة الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية أيضا.

فتَحْتَ قيادة السفير سوينغ، الممثل الخاص الجديد للأمين العام، تأمل اليابان أن تواصل بعثة الأمم المتحدة في الكونغو أداء مهامها على نحو فعال. إذ لو فشلنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية فان هذا الفشل سيضير ضيرا شديدا بمصداقية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعليه فان المجتمع الدولي يجب أن يظل ملتزما بتكريس أقصى ما لديه من جهود في سبيل المساعدة في حل تلك المشكلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها أمام المجلس منذ أن توليت منصبي في البعثة الدائمة لإندونيسيا هذا الشهر، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه . ونتطلع إلى العمل معكم طيلة ما تبقى من الشهر، نتمنى لكم كل النجاح في رئاستكم.

كذلك يسر وفدي أن يشارك مجلس الأمن في التزامه بإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بل في أفريقيا. وتنعقد هذه الجلسة إزاء خلفية الزيارة الأخيرة التي قام بها أعضاء مجلس الأمن إلى البلد في مسعى مستمر من أجل إحلال السلام في المنطقة، وهي جولة يسرني أن أقول إنها جاءت وفقا لرغبات وفدي. ومن حيث المبدأ، ما من شك أن هذه الزيارة توفر فرصة رائعة لأعضاء المجلس لكي يتمكنوا من فهم القضايا وعناصرها فهما أفضل، ومن ثم يسهمون في وضع أفضل استراتيجيات لحل الصراع.

وعلى الصعيد المحلي، مما يثلج الصدر أن نعلم أن الحكومة الانتقالية التي أعلنها الرئيس جوزيف كابيلا في ميدادانكا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ قد أصبحت حقيقة واقعة بقيام نواب الرئيس بالأمس بأداء اليمين القانونية. والحكومة الجديدة تمثل أساسا حيا لتوحيد البلد وجمع جميع الأطراف والعناصر الهامة في مسعى السلام إلى منتصف الدائرة.

وعلاوة على ذلك، تأمل إندونيسيا أن يتم بفضل الاتفاق أيضا على توزيع المراكز القيادية العسكرية القضاء على العقبة النهائية التي تقف في طريق الحكومة الانتقالية. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يذكر أن اشتراك كتيبة إندونيسية في عملية السلام يمثل إظهارا لالتزام حكومتي بإحلال السلام في البلد، بل أيضا يمثل رمزا لإيمان إندونيسيا بعملية حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة والتزامها الدستوري بالسلم الدولي.

وإنني إذ أنتقل إلى مسألة العنف وحقوق الإنسان والانتهاكات، فإن الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يسود العنف وهناك اتهامات بانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي تحدث على نحو متواتر، ما برحت تبعث على القلق العميق للمجتمع الدولي منذ عدة سنوات. وفي الصورة السائدة في المنطقة حيث يستبد العنف والإفلات، يصبح مستوى الأمن بالنسبة للحياة والممتلكات عند حده الأدنى ولا يُمكن أن يوفر الظروف اللازمة للتنمية.

وفي هذا الصدد، فإننا ننتقل إلى الهياكل السياسية التي يجري إنشاؤها حاليا في البلد. والحكومة الانتقالية بيدها حل الأزمة. وهي قادرة على إقامة المصالحة في هذا البلد المجزأ واستعادة السلم للناس. وبالنظر إلى التوزيع المنصف للمناصب على الأطراف المعنية في الإدارة الانتقالية، ربما تتسنى مشاركة وطنية تمثيلية كاملة في العملية السياسية تؤدي إلى انتخابات حرة ونزيهة. وإن مفهوم الحوار بين الكونغوليين ما برح عنصرا هاما في إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحكومة الانتقالية هي في حد ذاتها ممارسة للتعبير السياسي عن البلد بأسره، هي حقا في وضع يمكِّنها من تنظيم المحفل المناسب لذلك الحوار.

وبصورة مماثلة، وبالنظر إلى القضايا التي أثيرت خلال هذا الصراع، فإننا نشاطر مجلس الأمن وجهة نظره المتمثلة في أنه ينبغي، ودون إبطاء، إقامة مرصد وطني لحقوق الإنسان ولجنة وطنية للمصالحة والحقيقة. وبالإضافة إلى السعي من أجل تحقيق العدالة هناك سبب هام للغاية وراء عمل هذه الهيئات التي لا غنى عنها، ألا وهو مسألة الإفلات من العقاب. ومن الواضح أن جزءا من سبب استمرار هذا

العنف المتواتر وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي هو عدم القيام بمناقشة أي نوع من الأفعال التي تقوم بها الأطراف المسلحة. وتلك ثغرة قانونية وفلسفية وعملية لا بد من سدها، ولا بد أن يدرك أي شخص تسول له نفسه ارتكاب جرائم تتعلق بحقوق الإنسان أن يعلم بأن هناك عواقب خطيرة لهذه الجرائم.

ولا يسعني أن أختتم ملاحظاتي دون الإشادة ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك بالرجال والنساء العاملين فيها. وعلى الرغم من جميع الصعوبات التي تكتنف عمل هذه البعثة ما برحت أداة أساسية في التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة حتى الآن في مسعاها إلى إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإن البعثة لدلالة على ما للأمم المتحدة من إمكانية لتحقيق السلم الدولي وهي إمكانية وأداة لا بد للمجتمع الدولي من أن يستمر في تعزيزها والحفاظ عليها.

وإن وفدي ليقدر أحكام قرار الجمعية العامة ٣٣٧/٥٧ الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن منع الصراع المسلح ، والذي يقر بأهمية دور الأمم المتحدة في منع نشوب الصراع المسلح عن طريق تعزيز حل الصراعات وتسوية المنازعات. كذلك يشجع الاستمرار في تعزيز عملية حل المنازعات بالوسائل السلمية وبذل الجهود لجعلها أكثر فعالية.

وفي حين أن تأييد المجتمع الدولي على جانب عظيم من الأهمية في انفراج الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن مما له أهمية أكبر هو تصميم أبناء الكونغو على التغلب على العقبات التي تقف في طريق السلام، والتي ما برحت تستبد في بلدهم منذ ٤٠ عاما تقريبا، وحرمتهم من فرصة تحويل الموارد الكبيرة في أراضيهم نحو التنمية. وإن التحدي الذي يواجههم هو إظهار رغبة صادقة في إحلال السلام في بلدهم حيث لا يمكن البدء بعملية التنمية دون إرساء أسس السلم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل الفلبين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باجا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية) نهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر، ونشيد بالرئاسة الروسية للمجلس خلال الشهر المنصرم على إدارتها الموفقة لأعمال المجلس.

كما نود أن نشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة في وقت يشهد تطورات هامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية – وهي منطقة صراع أودى بحياة زهاء ٣ ملايين نفس. ونلاحظ باهتمام خاص الإحاطات التي سمعناها من كل من: وكيل الأمين العام السيد جان – ماري غينو ، والممثل الخاص للأمين العام السيد أموس إينغونغي، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي السيد خافيير سولانا. ونرحب بتعيين السفير ويليام سوينغ بصفته ممثلا خاصا للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد شاركنا المجتمع الدولي يوم أمس في حضور الاحتفال بمراسم أداء اليمين من قبل نواب الرئيس الأربعة الذين يشكلون الحكومة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد كانت بالفعل خطوة هامة لتوحيد جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه المرحلة الحرجة. ونتمنى لكل الأطراف الكونغولية التوفيق في جهودها من أجل تحقيق مصالحة وطنية حقيقية. ونحن نشجعها على المحافظة على الإطار الزمني المحدد باثنين وعشرين شهرا للحكومة الانتقالية كي تشرع في إنشاء حكومة منتخبة. ونحن نشاطر شعب الكونغو هدفه المتمثل في ضرورة إجراء انتخابات ديمقراطية تتسم بالمصداقية وبالنزاهة.

ويلاحظ وفد بلادي أن تشكيل حكومة انتقالية جاء استجابة سريعة لنداء بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى وسط أفريقيا بقيادة فرنسا، الذي يقضي بأن تنفذ الأطراف لكونغولية دون مزيد من الإبطاء الاتفاق الشامل المتعلق بإنشاء حكومة انتقالية. والواقع أن بعثات مجلس الأمن إلى مناطق الصراع، وهي البعثات التي تشارك في حوار مع الأطراف المعنية في الصراعات، تسهم إسهامات هامة ومفيدة في اتخاذ خطوات لحل الصراع.

ومع ذلك، فإن تشكيل حكومة انتقالية ليس سوى خطوة أولى. فالأمن في منطقة إيتوري يظل هشا. ونحن نشيد بفرنسا والبلدان الأخرى التي تشكلت منها قوة الطوارئ الدولية المتعددة الجنسيات في بونيا على توفيرها فورا الأمن في تلك المنطقة. ومن الأهمية القصوى إذا ألا يحدث فراغ أمني حالما تنهي القوة ولايتها بحلول ١ أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، فإن اقتراح الأمين العام بتعزيز بعثة الأمم المتحدة يستحق التأييد. ونحن نلاحظ التقدم الكبير المحرز في المفاوضات المتعلقة بمشروع القرار الرامي إلى تبديد ذلك القلق. ويتطلع وفد بلادي إلى اعتماد مشروع القرار في وقت مبكر، في إطار الفصل السابع من الميثاق.

وندرك إدراكا كاملا أن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية معقد وصعب. إلا أنه ليس عسيرا على الحل. ونحن نؤيد الاستنتاج الذي خلصت إليه مؤخرا بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا ومفاده أن زمن الحرب ولّى وأن الأوان قد آن لتنفيذ الاتفاقات السياسية التي أبرمتها الأطراف. وحان الوقت الآن لترجمة الالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاقات السلام إلى وقائع. وتعزيز بعثة الأمم المتحدة ليس سوى تدبير واحد لوقف القتال وأعمال العنف في المناطق الخطرة. ويود وفد بلادي أن يؤيد عددا من المبادرات – وهي مبادرات ترددت مرارا ولكن لا يزال يتعين تنفيذها – بغية وضع عملية طويلة الأجل لإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أولا، ينبغي عقد مؤتمر دولي يتعلق ببلدان منطقة البحيرات الكبرى. ويلاحظ وفد بلادي العمل التحضيري الذي تم في هذا الصدد. ومن شأن ذلك أن يكون خطوة في الاتجاه الصحيح، وينبغي متابعته بنشاط. وثانيا، يجب إبرام اتفاق حسن جوار.

ويلاحظ وفد بلادي أيضا الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما وكيل الأمين العام غينو والسيد برتراند رامشران، نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في الأسبوع الماضي بشأن التحقيقات المتعلقة بأحداث محددة ترتبط بانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. ويجب بذل كل جهد لتقديم مرتكبي تلك الأعمال إلى العدالة.

وأخيرا، ينبغي اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة بهدف وقف نهب الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتطلع بالتالي إلى استجابة المجلس لتوصيات تقرير فريق قاسم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل رواندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كامانزي (رواندا) (تكلم بالفرنسية): على غرار المتكلمين السابقين، أود أن أرحب بوجود الأمين العام هنا هذا الصباح. إن وجوده لدلالة على عزم الأمم المتحدة على المساعدة في حل الصراع في منطقة البحيرات الكبرى وتحقيق السلام هناك.

وأود أيضا أن أشكر السيد غينو والسيد نغونغي على بيانيهما المتعلقين بالتطورات والأحداث الأخيرة في

جمهورية الكونغو الديمقراطية التي حظيت، حسبما أرى، بتقييم إيجابي.

وأود كذلك أن أشكر السيد سولانا على مبادرته المتمثلة في السفر إلى المنطقة والتحقق بنفسه من مدى الأزمة في أفريقيا، وهي دلالة جديدة من المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي على مساعدة تلك المنطقة في نهاية المطاف للتغلب على الأزمات التي تحيق بها وعلى المعاناة التي يعجز وصفها.

ونشعر بالامتنان لرئيس المجلس على عقد هذه الجلسة العلنية الهامة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنها تنعقد في فترة هامة: أي اليوم الذي عقب إنشاء حكومة تمشيا مع اتفاقات لوساكا والحوار فيما بين الكونغوليين. ونحن ملزمون في هذا الوقت أيضا بأن نفكر في مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية ومستقبل منطقة البحيرات الكبرى بأسرها.

إن حكومة رواندا ترحب بإنشاء حكومة شاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي حكومة أصبحت حقيقة مع عودة زعماء رئيسيين في حركات المتمردين إلى كينشاسا - حركة التحرير الوطني في الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما فضلا عن أداء أربعة نواب لرئيس الجمهورية اليمين الدستورية بعدما تم تعيينهم في إطار إنشاء الحكومة الانتقالية.

وطوال الأزمة الكونغولية، دأبت حكومة رواندا على استرعاء اهتمام المجلس والمجتمع الدولي إلى ضرورة إنشاء حكومة شاملة تتمتع بالقوة الكافية لإعادة بسط السيطرة على جميع أراضيها وتكون مسؤولة عن كفالة الاحترام لأمن الدول المجاورة. وقد تأكد هذا الشاغل من جديد مؤخرا على لسان فخامة الرئيس بول كاغامي خلال اجتماعه مع بعثة مجلس الأمن في كيغالي الشهر الماضي.

إن إنشاء حكومة انتقالية ليس نهاية في حد ذاته، لذلك تأمل حكومتي أن يسجل ذلك بداية التزام راسخ بإحلال سلام واستقرار حقيقيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن المنطقة بأسرها، وبتوفير الوسائل المشروعة لتعبئة الشعب الكونغولي من جميع الفئات حول فكرة مشتركة تتمثل في الوحدة والعدالة والمساواة أمام القانون في بلد يُمنع فيه الاستبعاد بأي شكل من أشكاله بغية إعادة بناء الدولة، أي جمهورية الكونغو الديمقراطية المزدهرة.

وتود حكومتي أن تعرب أيضا عن الأمل في أن تتحمل الحكومة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولياتها تجاه مختلف المجموعات المسلحة على أراضيها عن طريق تعزيز تنفيذ فعال لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج و إعادة التوطين أو الاستيطان، فيما يتعلق بالاتفاقات السابقة المبرمة في لوساكا وبريتوريا.

وتلتزم حكومتي بالتعاون مع الحكومة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإيجاد أجوبة عن مسائل الأمن والسيادة والسلام في المنطقة، وذلك لمصلحة بلداننا وشعوبنا.

وتؤكد حكومتي مجددا تعاونها الكامل مع بعثة الأمم المتحدة، وتأمل أن تتعزز البعثة بطريقة تتماشى مع مهمتها الهامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل نيبال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على رئاسة مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه وعلى الطريقة البارعة التي تديرون بها عمل المجلس.

إنني أقدر حقيقة أنكم تعقدون هذه المناقشة العلنية عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الوقت

المناسب. وأقدر أيضا إسهام الممثل السابق الخاص للأمين العام، السيد نغونغي، في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأرحب بتعيين السيد وليام سوينغ ممثلا خاصا جديدا للأمين العام، وأتمنى له النجاح في عمله.

هل لي أن أعرب أيضا عن تقديرنا للسيد خافيير سولانا وذلك على ما أحاطنا به من معلومات حول المبادرة التي قام بها الاتحاد الأوروبي سعيا وراء تحقيق السلم والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أود أن أعرب عن تقديري للسيد غوينو على الإحاطة التي قدمها للمجلس هذا الصباح.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية الغنية بمواردها الطبيعية وبتنوعها العرقي لطالما بقيت نقطة ساخنة من مناطق الصراع في أفريقيا، ووجدت البلدان المجاورة لها تقاطعا في مصالحها واحدة مع الأخرى في داخل ذلك البلد وغالبا ما تدخلت في شؤونه الداخلية. فقد تحاربت المجموعات المتنافسة فيما بينها نفسها ومع قوات الحكومة، ومنطقة إيتوري التي تقع في شرق الكونغو، وهي منطقة متعددة الأعراق شهدت أسوأ شكل من أشكال العنف في الآونة الأخيرة.

وقد أودى العنف هناك بخسائر جسيمة في الأرواح، فمنذ عام ١٩٩٩ فقد فقد أكثر من ٠٠٠ ٦٠ شخص أرواحهم بينما لاذ ٠٠٠ ١٠٠ شخص بالفرار من بلدهم ليتحولوا إلى لاجئين بالإضافة إلى أن زهاء ٠٠٠ ٦٠٠ شخص أصبحوا مشردين داخليا. وقد أتى العنف على ممتلكات الشعب حيث دمرت مدنه وقراه. ومن الواضح أن جمهورية الكونغو الديمقراطية أصبحت تمثل حالة رئيسية من حالات الأزمة الإنسانية والأمنية الحادة.

إن نيبال ترحب بإقامة إدارة انتقالية جديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وترى أن بعثة منظمة الأمم المتحدة هناك ينبغي لها أن تساعد الحكومة الجديدة على تحقيق السلم والأمن في كينشاسا وغيرها من المناطق كي تبدأ عملية إقامة الديمقراطية السياسية بالتحرك في ذلك الاتجاه.

كما أننا نرحب بالدور الذي أدته القوة المتعددة الجنسيات بقيادة فرنسا في سبيل احتواء العنف الذي نشب في منطقة بونيا. وحقيقة أن الوحدة البنغلاديشية قد بدأت في الوصول إلى منطقة بونيا سيكون له أثر كبير في سبيل تشجيع السلم والاستقرار في منطقة إيتوري.

إن نيبال تشعر بتضامن قوي مع شعب الكونغو وتتعهد بالتعاون تعاونا كاملا في سبيل مساعدة ذلك الشعب على تحقيق السلم والاستقرار ووفقا لذلك التعهد فقد نشرت نيبال بالفعل ١٩ مراقبا عسكريا وموظفا من موظفي عملية المقر، كما تعهدت بالتزام آخر بتوفير وحدة من سلاح الهندسة في الجيش وهي الآن بانتظار نشرها بحلول الأول من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في بونيا.

ونرى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف من جهوده بغية استعادة السلم والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودور البلدان الأفريقية في ترسيخ الأمر لا غنى عنه أبدا. كما أن للبلدان الأفريقية دورا هاما لا بد أن تؤديه في بناء الجسور فيما بين أطراف الصراع. فهذا أيضا عامل جوهري في ذلك الإطار.

وفي الوقت نفسه لا بد لمجلس الأمن من أن يتخذ بسرعة قرارا جديدا بزيادة قوام قوات بعثة الأمم المتحدة في الكونغو زيادة كبيرة بالإضافة إلى تعديل ولاية تلك البعثة. ذلك أن وجودا يبعث على الثقة لبعثة الأمم المتحدة هناك هو العامل الوحيد الذي يمكن له أن يولد الثقة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية ناهيك عن أنه عامل أساسي لوقف أعمال الاقتتال في منطقة إيتوري وغيرها، بالإضافة إلى أنه سيضمن تثبيت الحكومة الانتقالية على قاعدة راسخة في

كينشاسا، ثم أنه يؤدي إلى تنفيذ برنامج ناجع لنزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم وإعادة دمجهم في المجتمع. كما ينبغي للمجلس أن يفرض ويطبق حظرا على الأسلحة المتجهة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وللتصدي لهذه التحديات، فإن نشر قوة قوامها ٨ ٧٠٠ جندي تابعة لبعثة الأمم المتحدة وهي القوة المأذون بها من المجلس الآن لا تكفي أبدا، وهو عدد يبعث على الأسف. لذلك تدعو نيبال مجلس الأمن إلى أن يلبي توصيات الأمين العام المتعلقة بحجم القوة العسكرية التي سترابط في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أننا نؤكد على ضرورة سد الاحتياجات الإنسانية للشعب الكونغولي بوصف ذلك أمرا ذا أولوية.

إن أبناء شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية يستحقون السلم والرخاء. وفي حين أنه يتعين عليهم أن يعملوا صوب ذلك الهدف بالتزام أقوى من جانبهم، فإن على المجتمع الدولي من الناحية الأخرى أن يهب لنجدتهم بصورة مباشرة وقوية. فتشجيع السلم والرخاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو واجب أدبي في نفس الوقت الذي يمثل فيه خدمة ذاتية مستنيرة للمجتمع العالمي. فوجود السلم والرخاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيكون جرعة تعاف لأفريقيا وللعالم بأسره.

ونيبال مستعدة لمساعدة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر الأمم المتحدة قدر أقصى ما تستطيعه من خلال مساهمتها بقوات وموارد أخرى.

إننا مستعدون، لو طلبت إلينا الأمم المتحدة ذلك، أن نسهم بكتيبة مشاة، حيث تبين لفريق تقييم من الاتحاد الأوروبي زار كاتماندو مؤخرا أن تلك الكتيبة قادرة تماما على العمل في ظل الأوضاع الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك نكون قد اختتمنا جلسة في اعتقادي أنها كانت جلسة مثيرة وتبعث على الاهتمام الشديد. وأود أن أشكر السيد غينو والسيد سولانا والسيد نغونغي.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/١٠.